جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص علوم سياسية فرع تنظيمات سياسية وادارية بعنوان:

دور المجتمع المدني في حماية البيئة
(دراسة حالة جمعية الزئبق البيئية الولائية ورقلة)

نوقشت و أجيزت
يوم 01 /06/ 2015
أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذ/ حسين بن كادي.....أ. مساعد(جامعة قاصدي مرباح ورقلة).....رئيسا.
أ.د/ بوحنية قوي....أ. التعليم العالي (جامعة قاصدي مرباح ورقلة).....مشرفا ومقررا.
الأستاذ/ سمير بارة..... أ. مساعد(جامعة قاصدي مرباح ورقلة).....عضوا مناقشا.

إعداد الطالب :
فاروق أهنانى

تحت إشراف:
أ.د/ بوحنية قوي

السنة الجامعية: 2015/2014

كلمة شكر وعرفان

الحمد والشكر لله والصلاة والسلام على محمد سيد الخلق أجمعين

أتوجه إلى السماء رافع يدي لأشكر ولي نعمتي الذي أفاض بنعمته وأمدني بالقوة والعزيمة والصبر لإنجاز هذا العمل المتواضع.

"من علمني حرفا صرت له عبدا"

ولأن الكلمات هي التي ما أملك إزاء من غمرني بالجميل، ولأن الشكر هو الإعتراف بهذا الجميل، فلا يسعني في هذا المقام سوى أن أتقدم بالشكر وفائق التقدير والإحترام إلى أستاذي الأستاذ الدكتور " **قوي بوحنية**" الذي أعانني كثيرا بتوجهاته ولم يبخل علي بنصائحه ومساعدته وأقول له دمت ذخرا لنا ولجامعة ورقلة ولهذا الوطن.

كما أعرب أيضا كل العرفان والإمتنان لكل أساتذتي الكرام، وإلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على إنجاز هذا العمل المتواضع.

Fatakat.com

تمهيـــــــــــــد:

سجلت قضايا حماية البيئة والدفاع عن مقومات استدامتها باعتبارها الإطار الأساسي والمشترك لحياة الأجيال الإنسانية المتعاقبة بروزها المتصاعد خلال العقود الأخيرة و بداية من مطلع سبعينات القرن العشرين، كأحد المواضيع التي أثارت قلق وإنشغال المجتمعات الإنسانية المعاصرة وذلك بفعل ما شهدته نظمها وعناصرها الحيوية من تدهور وتردي غير مسبوق وعبر مناطق عدة من العالم.

إذ تؤكد أغلب الدراسات والتوقعات البيئية خلال السنوات الأخيرة على مدى خطورة هذا الوضع البيئي الراهن وما ينطوي عليه من تهديد فعلي لإمكانية استدامة النظم والموارد الحيوية التي لم تعد قادرة على استيعاب التأثيرات المادية التي خلفتها الأنشطة الإنسانية، بالإضافة إلى تسيَد الإنسان على النظم الطبيعية وسيطرته عليها وتحكمه غير المسبوق في آليات إستغلالها وتطويرها لخدمة اهدافه ومتطلباته الإقتصادية والإجتماعية.

ومع استمرار المضي قدما في هذه التوجهات والسياسات الإقتصادية والتنموية، المتَبعة من طرف القطاعات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص كأولوية أساسية ضمن سياساتها العامة ومن دون أي إعتبار لإنعكاساتها البيئية المدمرة، تعالت وبرزت بمقابل ذلك بعض الأطراف والفعاليات التي أدركت وبكل موضوعية خطورة هذا الوضع.

لشهدت نهاية القرن العشرين تصاعدا ميدانيا كبيرا للأصوات والمطالب المنادية بضرورة الإهتمام بقضايا البيئة وإعطائها بعدها الحيوي ضمن مختلف جوانب الحياة الإنسانية المتمثلة في تنظيمات المجتمع المدني، التي قادت العديد من الأنشطة الميدانية في سبيل إيقاد الوعي الإنساني بخطورة هذا الوضع البيئي وتأثيراته المدمرة، وبرز وفقا لذلك امتياز لهذه التنظيمات المدنية وقوة تأثيرها كفاعل أساسي في إثارة قضايا البيئة ولا سيما في خضم التطورات والتحولات التي عرفها مفهوم المجتمع المدني بشكل عام، سواء من حيث مضامينه وأدواره العملية أو من حيث تأثيراته الميدانية.

أهمية الدراسة: انطلاقا مما سبق يتبين أن موضوع دور المجتمع المدني في حماية البيئة موضوع هام صاحب ظهور خطاب سياسي جديد يؤكد على قيمة إسهام المجتمع المدني في سياق تصاعد دوره وتنوع أنماطه وأنشطته.

- تكمن أهمية الدراسة في ضبط المفاهيم المتعلقة بقضايا حماية البيئة ودور المجتمع المدني في تعزيز حمايتها.
- إبراز خطورة المشاكل البيئية وضرورة معالجتها بعدما أصبح لها بعد عالمي.
- تدعيم البحث العلمي بهذه الدراسة في مجال حماية البيئة في الجزائر.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى مجموعة من النقاط هي:

- دراسة مدى فاعلية منظمات المجتمع المدني العالمي والجزائري في تحقيق أهدافها والآليات التي تعتمد عليها في حماية البيئة.
- رصد وتحليل توجهات الجزائر في مسألة حماية البيئة ومتابعة التشريعات التي تعنى بهذا المجال.
- تحديد آليات فعَالة من شأنها تعزز عمل المجتمع المدني في حماية البيئة بالجزائر.
- الخروج بإقتراحات وتوصيات إجرائية تهدف إلى تبني إستراتيجية بيئية تحمي البيئة على المستوى المحلي خاصة.

أسباب اختيار الموضوع: قد جاء اختيار الباحث لهذا الموضوع وفقا لأسباب موضوعية و أخرى ذاتية على النحو التالي:

أ- الأسباب الموضوعية:

✓ تزايد إهتمام الحكومات ومختلف المنظمات الدولية وغير الدولية بموضوع حماية البيئة وصدور عدة مؤتمرات بيئية تستدعي التعريف بها.

✓ درجة التدهور البيئي في الجزائر وفي ولاية ورقلة خاصة، حيث أصبح من الأمور المستعجلة البحث فيها.

✓ تتبع مدى الإهتمام المتزايد من طرف المجتمع المدني بقضايا البيئة والدفاع عنها سواء على المستوى العالمي أو على مستوى الجزائر.

✓ يعد موضوع الدراسة من المواضيع التي لم تستوفي نصيبها من البحث على المستوى المحلي خاصة.

ب- الأسباب الذاتية:

✓ طبيعة التخصص العلمي الذي ندرس فيه (تنظيم سياسي وإداري)، وصلته بموضوع الدراسة.

✓ رغبة الباحث البحث في المواضيع الحديثة التي تعرف تطورات وتحولات تتصدر القضايا الراهنة.

✓ الحرص على تفعيل دور المجتمع المدني للمزيد من الإهتمام بمخاطر تدهور البيئة خاصة في ظل النشاط الصناعي الذي تشهده ولاية ورقلة.

✓ المساهمة في وضع تصور لحل أو على الأقل التقليل من المشاكل البيئية المحلية وإمكانية الإستفادة منها.

✓ تهيئة الأرضية للباحثين والدارسين للتعمق أكثر في الموضوع على الصعيد المحلي لإثارة جوانب أخرى.

- **أدبيات الدراسة:**

إن المتتبع لموضوع حماية البيئة في الجزائر يلاحظ قلة الكتابات والدراسات الأكاديمية التي تناولت هذا الموضوع، خاصة فيما يتعلق بالدراسات الميدانية، لكن هناك بعض الدراسات استند إليها الباحث وهي:

1.مساهمة المجتمع المدني في حماية البيئة: أطروحة لنيل شهادة دكتوراه تخصص قانون **للباحث كريم بركات،** تناول فيها الباحث مساهمة المجتمع المدني في حماية البيئة من خلال الأدوار والمجالات التي يمكن أن يبرز فيها المجتمع المدني كقطاع ثالث إلى جانب الدولة والقطاع الخاص، **ليصل في الأخير بنتيجة هي:** أن المجتمع المدني طرف فاعل في ضمان حماية فعلية وحقيقية للمحيط البيئي وأن توقع نجاح مختلف السياسات والتدابير البيئية في المجتمعات المعاصرة يبقى مرتبطا وبشكل كبير بضرورة وجود مجتمع مدني فعَال في دعم هذه السياسات والتدابير.

2.دور الجماعات المحلية في مجال حماية البيئة(دراسة حالة: بلديات سهل وادي مزاب بغرداية): مذكرة ماجستير **للباحث عبد المجيد رمضان،** تطرق فيها الباحث إلى اختصاصات الجماعات المحلية في مجال حماية البيئة في الجزائر بالتركيز على الأطر القانونية، **ليصل الباحث بنتيجة وهي:** هناك خلل في تنفيذ السياسات العامة البيئية على المستوى المحلي خاصة في البلديات بحيث لا يوجد تفاعل من قبل المسؤولين المحليين مع البرامج المسطرة في مجال حماية البيئة في الجزائر.

3.دور المجتمع المدني في صياغة السياسات البيئية(دراسة حالة الجزائر): مذكرة ماجستير **للباحثة غنية ابرير**، تناولت فيها الباحثة بعض إسهامات ومشاركة المجتمع المدني في السياسات البيئية، **لتصل الباحثة بنتيجة وهي:** أن المجتمع المدني العالمي يساهم في السياسات والتدابير البيئية، أما المجتمع المدني على المستوى العربي والجزائري مازال يتخبط في مجموعة مشاكل وعراقيل حالت دون ذلك.

4.دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة(دراسة حالة الجزائر): مذكرة ماجستير **للباحثة منى هرموش،** تطرقت فيها الباحثة إلى مختلف الأدوار الت تلعبها تنظيمات المجتمع المدني كسبيل لتحقيق التنمية المستدامة، **لتصل الباحثة إلى نتيجة وهي:** أن هناك الكثير من تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر تقوم بأدوار مختلفة في مجال التنمية المستدامة، لكن في حدود ضيقة.

لقد ركزت الدراسات السابقة على دور المجتمع المدني في مجال رسم السياسات البيئية العامة بالنسبة للدراسة الثالثة والرابعة، أما الدراسة الثانية فقد تطرقت إلى جمعيات حماية البيئة إلى جانب الجماعات المحلية، في حين أن الدراسة الأولى تطرقت إلى الدور القانوني للمجتمع المدني.

أما دراستنا هذه تركز بالخصوص على الدور الذي تلعبه الجمعيات البيئية المحلية في حماية البيئة من خلال النشاطات والمهام التي تقوم بها.

- **إشكالية الدراسة:**

إن إثارة قضايا حماية البيئة مع مطلع سبعينات القرن العشرين وإحتدام النقاشات والأراء بشأن أولوية قضايا البيئة أمام قضايا التطور والرفاه الإقتصادي والإجتماعي، ظهرت مع تزايد وعي المجتمع المدني بالقضايا البيئية على الصعيد العالمي والوطني.

ومنه كانت صياغة الإشكالية كالتالي:

-هل للمجتمع المدني دور في حماية البيئة ؟ وما هو دور جمعية الزئبق البيئية في حماية البيئة بولاية ورقلة ؟

تتفرع من هذه الإشكالية أسئلة فرعية هي:

- هل يمكن أن يساهم المجتمع المدني في بلورة القرارات البيئية؟
- هل المجتمع المدني بإعتباره أحد الفواعل الهامة كافي وحده لحماية البيئة في الجزائر ؟
- هل إستطاع المجتمع المدني في الجزائر بصفة عامة وفي ولاية ورقلة بصفة خاصة أن يلعب دورا مؤثرا في حماية البيئة المحلية؟

- **فرضيات الدراسة:** إنطلاقا من الإشكالية السابقة والتساؤلات الفرعية نطرح الفرضيات التالية:

يساهم المجتمع المدني بقوة في حماية البيئة والمحافظة عليها بإعتباره شريك أساسي وضروري.

✓ يتميز المجتمع المدني الجزائري بشكل عام بأنه حديث النشأة، ونظرا للمشاكل التي يتخبط فيها ونقص الخبرة فإنهما يعيقان الدور الفعاّل والمنشود له.

- **حدود الدراسة:** هي تلك الفترة التي تنحصر فيها الدراسة سواء الزمانية أو المكانية.

المجال الزماني:

تناول الباحث الموضوع في إطاره الزمني على مستويين مستوى عالمي ومستوى وطني كالتالي:

المستوى العالمي: تنحصر الدراسة في مجال زمني وهو منذ بداية الإهتمام الدولي بقضايا البيئة وتحديدا (1972 مؤتمر استكهولم/2009 قمة كوبنهاجن).

المستوى الوطني: تنحصر الدراسة في مجال زمني وهومن (1966 إلى 2012 قانون الولاية)

المجال المكاني:

ويخص دراسة الحالة التي شملت (جمعية الزئبق البيئية الولائية) بولاية ورقلة.

مناهج وإقترابات الدراسة:

قبل التطرق إلى المنهج والإقتراب المستخدم في الدراسة تجدر الإشارة إلى تعريفهما كالتالي:

المنهج: هو الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة[1].

الإقتراب: هو إطار تحليلي يؤخذ كأساس عند دراسة الظاهرة السياسية أو الإجتماعية، كما أنه طريقة تفيد في معالجة الموضوع سواء تعلق الأمر بوحدات التحليل المستخدمة أو الأسئلة التي تثار.[2]

المناهج: تقتضي دراسة هذا الموضوع الاستعانة ببعض المناهج العلمية والمتمثلة فيما يلي:

منهج دراسة الحالة: لكونه يسلط الضوء على العلاقة التفاعلية بين البيئة و المجتمع المدني بولاية ورقلة والذي أستعمل في دراسة الحالة جمعية الزئبق البيئية.

المنهج الوصفي التحليلي: إذ يمكننا من وصف واقع الوضع البيئي سواء على المستوى الوطني أو على المستوى المحلي، أستخدم هذا المنهج في الفصلين النظري والتطبيقي.

المسح التاريخي: يقدم تصورا للظروف والمحيط الذي يتحكم في ميلاد الظواهر، الذي أستخدم في سرد المؤتمرات البيئية العالمية.

---

[1] محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم- المناهج- الإقترابات- والأدوات**، د. ن، الجزائر،1997، ص13.

[2] نفس المرجع، ص15.

الإقترابات:

- **الإقتراب النسقي(Systematic Approach):** الذي يفيد في تحديد طبيعة التفاعلات بين مكونات النسق السياسي ومدى إستجابة النظام للمدخلات السياسية بما فيها المجتمع المدني.
- **الإقتراب الوظيفي(Fonctional Approach):** الذي يساعد على إبراز الأدوار الوظيفية للمجتمع المدني وكذا تحديد العلاقة بين الفاعلين الإجتماعيين.
- **الإقتراب القانوني(Legal Approach):** الذي يركز على الجانب القانوني سواء تعلق الأمر بالقوانين المنظمة لعمل الجمعيات البيئية أو المتعلقة بحماية البيئة في الجزائر، أستعمل في الفصل الأول هو الآخر.
- **أدوات جمع البيانات:**

لقد إعتمد الباحث في دراسته على: الكتب، المجلات، القوانين، الرسائل العلمية في الفصل الأول والتقارير وكذلك مقابلة مسؤولي الجمعية بإقليم الولاية ، وكذا الملاحظة والزيارات الميدانية في الفصل الميداني.

- **مصطلحات الدراسة:**

المجتمع المدني civil society): هو تلك التنظيمات الإجتماعية والثقافية والإقتصادية التى ينظم إليها الأفراد بصفة طوعية، تمارس مهام ووظائف نبيلة بوسائل وأساليب مختلفة تهدف من خلالها إلى تحقيق مصالح ومنافع الفئات المهمشة والضعيفة في المجتمع.

البيئة(Environnement): هي كل ما يحيط بالإنسان، فهناك البيئة المادية مثل الهواء والماء والأرض، والبيئة البيولوجية مثل الحيوانات والمزروعات والبشر، وكل عناصر البيئة متصلة ببعضها.

التلوث البيئي: هو تلك التغيرات غير المرغوب فيها، يحيط بالإنسان من خلال حدوث تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة وتغير من المكونات الطبيعية والكميائية والبيولوجية للبيئة، مما قد يؤثر على الإنسان ونوعية الحياة التي يعيشها.

الدور: هو مجموعة من النشاطات و الوظائف الفعلية التي يضطلع بها القائمون على العمل التطوعي من خلال العمل الجمعوي.

جمعية الزئبق البيئية الولائية: هي جمعية بيئية من الجمعيات المحلية الولائية الناشطة في ولاية ورقلة، تحت إعتماد رقم 26 بتاريخ 14-02-2012، عملت الجمعية منذ تأسسيها بتاريخ

2012/02/14 على بعث الإهتمام بالثقافة البيئية وغرسها بين مختلف فئات المجتمع وخاصة الأوساط التربوية والمدرسية.

- **صعوبة الدراسة:**

لا يخلو أي بحث علمي من الصعوبات أما عن الصعوبات التي واجهت الباحث هي:

✓ نقص الدراسات الميدانية في موضوع حماية البيئة.

✓ المماطلة والتستر عن المعلومات الضرورية (الجهات الإدارية) التي من شأنها أن تعطي إضافة للدراسة.

- **خطة الدراسة:**

مقدمة:

الفصل الأول: المجتمع المدني كفاعل أساسي في حماية البيئة.

المبحث الأول: الإطار النظري (للمجتمع المدني والبيئة).

المطلب الأول: تعريف المجتمع المدني.

المطلب الثاني: تعريف البيئة.

المبحث الأول: المجتمع المدني العالمي والإهتمام بحماية البيئة.

المطلب الأول: تعريف المجتمع المدني العالمي.

المطلب الثاني: الوضع البيئي العالمي.

المطلب الثالث: أهم المؤتمرات العالمية في حماية البيئة.

المبحث الثالث: واقع عمل المجتمع المدني لحماية البيئة في الجزائر.

المطلب الأول: الوضع البيئي في الجزائر.

المطلب الثاني: الإطار القانوني لحماية في الجزائر.

المطلب الثالث: دور الجمعيات البيئية في حماية البيئة في الجزائر حسب قانون 10/03.

الفصل الثاني: واقع المجتمع المدني المحلي ودوره حماية البيئة بولاية ورقلة(دراسة حالة جمعية الزئبق البيئية).

المبحث الأول: التعريف بمجتمع الدراسة.

المطلب الأول: تقديم عام لولاية ورقلة.

المطلب الثاني: الوضع البيئي في ولاية ورقلة.

المطلب الثالث: الجمعيات البيئية في ولاية ورقلة.

المبحث الثاني: مساهمة جمعية الزئبق البيئية في حماية البيئة بولاية ورقلة.

المطلب الأول: بطاقة فنية لجمعية الزئبق البيئية الولائية.

المطلب الثاني: أهم إنجازات جمعية الزئبق البيئية الولائية بولاية ورقلة.

المبحث الثالث: الصعوبات التي تواجه جمعية الزئبق للبيئة وآليات تفعيل دور الجمعيات البيئية.

المطلب الأول: الصعوبات التي تواجه جمعية الزئبق للبيئية في عملها.

المطلب الثاني: آليات تفعيل دور الجمعيات البيئية.

الخاتمة.

الفصل الأول: المجتمع المدني كفاعل أساسي في حماية البيئة

أضحى المجتمع المدني اليوم أحد أهم أوجه الديمقراطية في العالم، كونه يعبر عن مدى انفتاح الدولة على الحريات الفردية، وفسح المجال أمام أفراد المجتمع لممارسة نشاطهم وطرح أفكارهم وإبداء آرائهم وتوجهاتهم، من خلال ممارسة مختلف الأنشطة التي من شأنها أن تساهم في تطوير الفرد و المجتمع وتعزز الأدوار المميزة التي يلعبها (المجتمع المدني) خاصة في مجال حماية البيئة والدفاع عنها، وفي هذا الإطار يجمع أغلب الأساتذة والمهتمين بمجال البيئة على الدور الذي لعبته وتلعبه تنظيمات المجتمع المدني في إثارة قضايا المحيط البيئي وجعلها موضوع مثير للجدل والنقاش على المستويين الرسمي والجماهيري من جهة وعلى المستوى العالمي والوطني من جهة أخرى اتجاه حدة وخطورة الأوضاع البيئية المعاصرة وضرورة تكاثف الجهود لوضع حد للانتهاكات البيئية ومن خلال هذا الفصل سوف نتطرق إلى الإطار النظري للمجتمع المدني والبيئة في المبحث الأول وفي المبحث الثاني المجتمع المدني العالمي والاهتمام بقضايا البيئة أما في المبحث الثالث نتطرق فيه إلى واقع البيئة ودور المجتمع المدني في حمايتها في الجزائر.

المبحث الأول: الإطار النظري(للمجتمع المدني والبيئة).

انطلاقا من طبيعة موضوعنا والمتضمنة العديد من المفاهيم التي لاتزال محل دراسة وبحث واختلاف بين المفكرين والباحثين ومنها بالأخص مفهومي المجتمع المدني ومفهوم البيئة، هاذين المفهومين اللذان تقوم عليهما دراستنا، من خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى تعريف المجتمع المدني في المطلب الأول وتعريف البيئة في المطلب الثاني.

المطلب الأول: تعريف المجتمع المدني (civil society)

استقطب موضوع المجتمع المدني اهتمام العديد من المفكرين والباحثين الذين قاموا بطرح تعاريف مختلفة للمجتمع المدني كل حسب نظرته ومنطلقاته وسوف نقتصر في هذا المطلب على تقديم بعض التعاريف منها:

المجتمع المدني: هو مجموعة التنظيمات المستقلة ذاتيا، التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، وهي غير ربحية تسعى إلى تحقيق مصالح أو منافع للمجتمع ككل أو بعض فئاته المهمشة، أو لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والإدارة السامية للاختلافات والتسامح وقبول الآخر.[1] وأشار**ألكيس توكفيل** في كتابه **الديمقراطية في أمريكا** إلى تلك السلسلة اللامتناهية من الجمعيات والنوادي التي ينظم إليها المواطنون بكل عفوية، وربط ضمان الحرية السياسية بالقوانين والعادات، أي الوضعية الأخلاقية والفكرية للشعب.[2] ويعرفه "**أنطونيو غرامشي**" بأنه مكون من مكونات دولة الطبقة، بينما يكون المجتمع السياسي الكون الأخر "فهو إذن" مجموع التنظيمات والمؤسسات التي تحقق التوافق حول المجتمع السياسي وبالتالي تهدف إلى هيمنة مجموعة اجتماعية على المجتمع ككل هذه التنظيمات والمؤسسات هي الكنيسة والنقابة والمدرسة وغيرها.[3]

---

[1] أماني قنديل، **الموسوعة العربية للمجتمع المدني**، سلسلة العلوم الاجتماعية، مكتبة الأسيرة، القاهرة، 2008، ص 64.

[2] أحمد شكر الصبيحي، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص73.

[3] منصور مرقومة، **المجتمع المدني و الثقافة السياسية المحلية في الجزائر بين الواقع و النظرية**، دفاتر السياسة و القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، عدد خاص بأشغال الملتقى الدولي الأنماط الإنتخابية في ظل التحول الديمقراطي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 03-04 نوفمبر 2010، ص303.

تعريف آخر: هو مجموعة من المنظمات الطوعية الحرة والمستقلة عن الدولة، تشغل المجال العام وتقع بين الأسرة والدولة وتكون العضوية فيها بطريقة اختيارية، خدمة ودفاعا عن مصالح العامة دون أن تسعى لتحقيق الربح المادي.[1]

التعريف الإجرائي للمجتمع المدني: هو تلك التنظيمات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية الطى ينظم إليها الأفراد بصفة طوعية، تمارس مهام ووظائف نبيلة بوسائل وأساليب مختلفة تهدف من خلالها إلى تحقيق مصالح ومنافع الفئات المهمشة والضعيفة في المجتمع، ونشر الوعي والإهتمام بمختلف القضايا المطروحة والمساهمة في تقديم الحلول والبدائل بعيدا عن الممارسات السياسية.

المطلب الثاني: تعريف البيئة(Environnement)

مما لا شك فيه أن البيئة أصبحت تحتل أهمية كبيرة على مستوى العالم الآن، وقد تصدر هذا المفهوم قائمة الموضوعات البحثية التي شغلت بال المفكرين والباحثين في السنوات الأخيرة وتعددت تعاريفها نذكر منها:

البيئة هي الإطار الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل منه على مقومات حياته من غداء وكساء ودواء ومأوى ويمارس فيه علاقاته مع أقرانه من بني البشر.[2]

تعريف البيئة حسب التشريع الجزائري 10/03: حيث عرف قانون 10/03 البيئة "تتكون البيئة من الموارد الطبيعية اللاحيوية والحيوية كالهواء والجو والماء والأرض وباطن الأرض والنبات والحيوان، بما في ذلك التراث الوراثي وأشكال التفاعل بين هذه المواد وكذا الاماكن والمناظر والمعالم الطبيعية"[3]

تعرف **سعاد حماني** يمكن حصر تعريف البيئة في قسمين:

البيئة الطبيعية: لا دخل للإنسان في وجودها ومن مظاهرها المناخ والتضاريس والماء والهواء

---

[1] عبد السلام عبد اللاوي، **دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر دراسة ميدانية لولايتي المسيلة وبرج بوعريريج**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011/2010، ص19.

[2] رشيد الحمد، محمد سعيد صباريني، **البيئة ومشكلاتها**، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ،العدد22، أكتوبر 1978، ص 24.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 10/03 يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الصادر بتاريخ في 24 يوليو 2003 الفقرة 7من المادة 4، **الجريدة الرسمية**، عدد 43، الصادرة في 20 جويلية 2003.

ومصادر الطاقة، بالإضافة لاحتوائها على الحياة النباتية والحيوانية وحياة الإنسان في مجتمعه، ولذا تسمى بالبيئة البيولوجية.

البيئة المشيدة: هي تلك البيئة المادية الأساسية التي شيدها الإنسان وأقامها كالأراضي الزراعية والمناطق الصناعية والمناطق السكنية والمراكز التجارية والمدارس والطرق.[1]

أما حماية البيئة هو أسلوب للتعامل مع البيئة يأخذ بالحسبان اتزانها ومحدودية مواردها حتى تبقى مأوي مريحا للإنسان.[2]

تعريف التلوث البيئي: هو تلك التغيرات غير المرغوب فيها، يحيط بالإنسان من خلال حدوث تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة تغير من المكونات الطبيعية والكميائية والبيولوجية للبيئة، مما قد يؤثر على الإنسان ونوعية الحياة التي يعيشها، سواء كان تلوث هوائي أو تلوث مائي أو تلوث بري.[3]

التعريف الإجرائي للبيئة: البيئة هي كل ما يحيط بالإنسان، فهناك البيئة المادية مثل الهواء والماء والأرض، والبيئة البيولوجية مثل الحيوانات والمزروعات والبشر، وكل عناصر البيئة المتصلة ببعضها ولا يمكن للإنسان أن يعيش بدون البيئة المادية والبيئة البيولوجية. فالمجتمعات البشرية تعيش في ثلاثة أنظمة أساسية هي: المحيط الحيوي، المحيط المصنوع، المحيط الاجتماعي.

المبحث الثاني: المجتمع المدني العالمي والاهتمام بحماية البيئة

نظرا للأهمية البالغة للبيئة لما توفره للإنسان من موارد مختلفة، إذ أصبحت تأخذ بعد عالمي من خلال تنظيمات المجتمع المدني العالمي للمجهودات المبذولة المنادية بحماية البيئة والمحافظة عليها وفي هذا المبحث سوف نتطرق إلى تعريف المجتمع المدني العالمي في مطلبه الأول والوضع البيئ العالمي في المطلب الثاني لنخلص في المطلب الثالث إلى أهم المؤتمرات العالمية لحماية البيئة.

---

[1] علي غربي، فضيل دليو، **فعاليات الملتقى الوطني حول البيئة والمجتمع**، مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011، ص22.

[2] رشيد الحمد، محمد سعيد صباريني، مرجع سابق، ص156.

[3] كمال رزيق، **دور الدولة في حماية البيئة**، مجلة الباحث، كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 05، 2007، ص96.

يعتبر المجتمع المدني العالمي من المفاهيم الحديثة، فهناك من يعتبر مصطلح المجتمع المدني العالمي مثله مثل المجتمع المدني الذي برز في سياق التحولات التي صاحبت انهيار القطبية الثنائية، وربما يصح ربطه أيضا مع خطاب العولمة فالوضع الذي فرضته هذه الأخيرة ساهم في نشر قيما جديدة تتضمن كيانات إقليمية تتجاوز الحدود الوطنية، وتحمل مفاهيم جديدة داعمة لتكوين المجتمع المدني العالمي وتؤسس كذلك لمواطنة عالمية، مخلفة بذلك الإنتماء الوطني القومي ومشجعة إلى كل ما هو عالمي.[1]

المطلب الأول: تعريف المجتمع المدني العالمي.

إن حالة الترابط الكبير بين المجتمعات الإنسانية خلال العقود الأخيرة زادت من حدة الرهانات والمشاكل التي تواجهها، كالفقر والتراجع الإقتصادي ومشاكل الصحة والتدهور البيئي خاصة بمثابت الدافع الأساسي لبروز المجتمع المدني العالمي.

المجتمع المدني العالمي: هو ذلك القطاع من المجتمع القومي الذي يتسم بالفعل الإرادي الطوعي وهو منظم يعمل بالإذعان لقواعد مؤسسية حدث تراض حولها يتبنى ثقافة مدينة تحترم الخلاف والإختلاف والتنوع كما يحترم الحقوق الأساسية للإنسان، هو ذلك القطاع من المؤسسات المدنية القومية التي يتجاوز نشاطها وعملها الحدود السياسية أو الجغرافية يتوجه نحو التضامن والتشابك عن مصالح فئات مهمشة، أو مصالحه الخاصة (الإتحادات العالمية والجماعات المهنية الدولية) منطلقا من مبادىء وآليات تتوافق حولها كل الأطراف الدولية مع مؤسسات مدنية أخرى خارج الحدود، ليدافع عن قضايا لها سمة عالمية. [2]

تعريف المجتمع المدني العالمي حسب (تقرير المجتمع المدني العالمي لعام 2002) تعريف موجز للمجتمع المدني العالمي أنه: تلك التنظيمات الطوعية الإدارية غير الحكومية التي تنشط عبر الحدود، وتتصدى لقضايا ذات طبيعة عالمية مثل: حقوق الإنسان، البيئة وقضايا التنمية.[3]

التعريف الإجرائي للمجتمع المدني العالمي: هو تلك المؤسسات والتنظيمات غير الحكومية التي تنشط على مستوى عالمي لاغية للحدود، سواء كانت مجتمعات مدنية وطنية متشابكة فيما بينها

---

[1] Randoll Gemain, Michal Kenny, **the idea of global civil society** , politics and ethics in globalizing, (USA:routldage publisher, 2005) , p 170.

[2] إسماعيل كرازدي، **العولمة والحكم نحو حكم عالمي ومواطنة عالمية**، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012/2011، ص260. **وللمزيد أنظر:** http://elma3arif.ba7r.biz/t1022-topic

[3] أماني قنديل، **تقرير المجتمع المدني العالمي لعام 2002**، تاريخ تصفح الموقع يوم 10 مارس 2015، على الساعة 20:45. http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=222168&eid=1958.

أو عالمية التشكيل مند البداية، تناضل وتدافع عن قضايا هامة عالمية مثل: حقوق الإنسان، البيئة ... من خلال التعبئة الجماهرية للضغط على متخدي القرار العالمي أو الوطني للدول تحضى بإعتراف دولي غير ربحية تتميز بالطوعية وحرية الإختيار.

ينشط المجتمع المدني العالمي(*) في قضايا حقوق الإنسان والبيئة وحقوق المرأة والمستهلكين وقضايا الفقر والتهميش ، وينشط كذلك في الإغاثة الإنسانية العالمية ولحظات الكوارث لتقديم الخدمات وكذلك يضم ملايين من مستثمري القطاع الخاص والمشتغلين بالمضاربات المالية وآلاف من المنظمات غير الحكومية وعددا من الجمعيات البيروقراطية المتخصصة والعابرة للقوميات (مثل منظمة الصحة العالمية، مؤسسات الخدمات الخيرية القومية)

وفي الوقت الحالي أصبحت منظمات المجتمع المدني العالمي قوة يجب أن يحسب لها ألف حساب وتؤكد الباحثة **نيوتن** "أن القطاع الثالث أصبح مجتمعا مدنيا عالميا لا يعرف الحدود، بل إن قوته وسطوته وتأثيره وما يحظى به من دعم جعلته مشاركا في صياغة القرارات السياسية أو صناعتها لصالح دولة". وتقول كذلك: "بدأت حركة تشكيل منظمات المجتمع المدني كاحتجاجات متفرقة من منظمات لا يعرف بعضها بعضا، لكنها تطورت بسرعة إلى تحالف غير مسمى، لكنه عالمي".[2]

---

[2] أماني قنديل، **تقرير المجتمع المدني العالمي لعام 2002**، نفس المرجع.

(*)هناك تسميات مختلفة للمجتمع المدني العالمي منها: الشبكات الإقليمية والعالمية. (Networks)،المجتمع المدني القومي (Transnational Civil society)،المنظمات الدولية غير الحكومية متعددة الجنسيات. (Multi National Civil society) المنظمات الدولية غير الحكومية. (International Civil Society)

الشكل رقم(01) : يوضح التفاعل الموجود بين تنظيمات المجتمع المدني المحلية و العالمية.

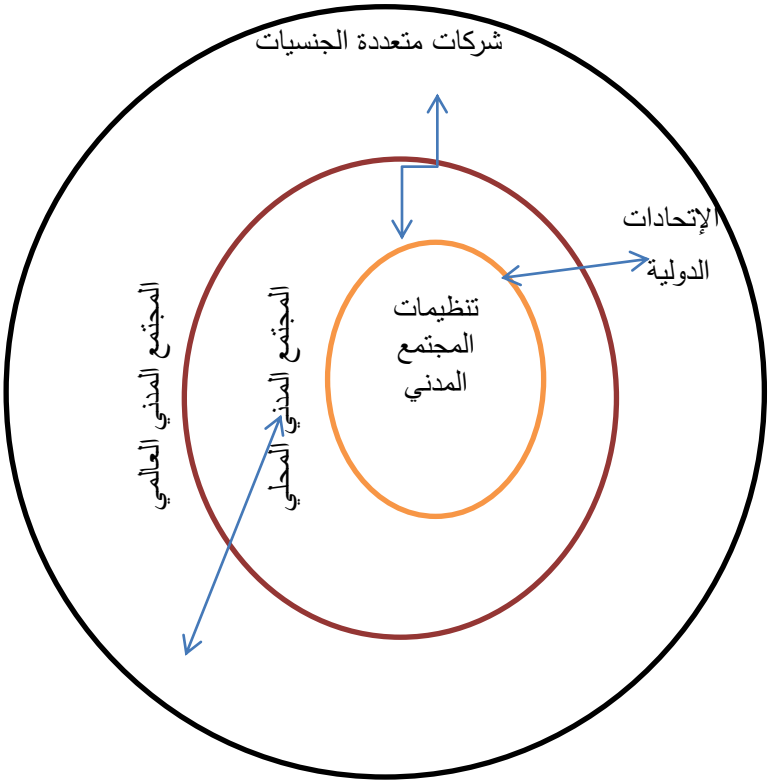

المصدر: من إعداد الباحث.

الشكل يوضح العلاقة المتداخلة بين تنظيمات المجتمع المدني العالمي وتنظيمات المجتمع المدني المحلي ومدى التأثير المتبادل بينهما في عالم معولم مبني على المصالح للدفاع عن قضايا ومصالح معينة مثل في إطار حماية البيئة.

المطلب الثاني: الوضع البيئي العالمي ودور المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة

في هذا المطلب سوف نتطرق إلى الوضع البيئي العالمي وبالخصوص أهم المشكلات البيئية في الفرع الأول، ودور المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة في الفرع الثاني.

الفرع الأول: الوضع البيئي العالمي

إن ظهور المشكلة البيئية كان نتيجة حتمية لعديد من العوامل التي ساهمت في تفاقمها كتعامل الإنسان مع البيئة من خلال منطق مادي حتى ولو كان على حساب الطبيعة وتوازنها بالإضافة إلى استخدام الوسائل التكنولوجية دون إيلاء أهمية للبيئة، هذه الأخيرة التي تعد ملكية عامة لعامة البشر ومسؤولية الحفاظ عليها هي مسؤولية عامة ومشتركة بين دول العالم ككل.[1]

لقد أدى تدهور الأوضاع البيئية إلى خطر يومي متواصل للحياة البشرية، وبات يتداخل الخطر البيئي مع الكثير من الموضوعات كالإنفجار السكاني والتصنيع وسباق التسلح وغيرها، كما أصبح هذا الخطر أكثر إلحاحا خاصة مع ظهور مجموعة من الظواهر البيئية الخطيرة كظاهرة الإحتباس الحراري وثقب الأوزون والإبادة المستمرة للغابات وحرقها، وإرتفاع درجة حرارة الأرض.

إذن اتسعت القضايا البيئية اليوم بإتساع الحياة، وأصبحت تمس جميع الأمم والشعوب بدون إستثناء، ولذلك يجب أن تكون حلول هذه القضايا عالمية شاملة. وفي هذا الصدد يضع الأمين العام للأمم المتحدة **بان كيمون** المخاطر البيئية في نفس درجة مخاطر الحروب بقوله:"**إن تغير المناخ بات أمرا لا يمكن تجاهله، إن تدهور البيئة على الصعيد العالمي لم يجد من يوفقه، كما تستغل الموارد الطبيعية بشكل يخلف ضررا كبيرا... إن المشكلات التي تنشأ عن التغيرات المناخية قد تؤدي إلى صراعات في المستقبل... وجميعا متورطون في مسألة الإحتباس الحراري. فالممارسات غير الحكيمة صارت جزءا لا يتجزأ من حياتنا اليومية، وفي غياب الإجراءات الحاسمة ستدفع الأجيال القادمة ثمنا باهضا نتيجة لهذه الممارسات وتلك تركة آثمة يتعين على الجميع التعاون من أجل تغييرها**".[2]

ومن بين المشاكل البيئية العالمية:

---

[1] سايح تركية، **حماية البيئة في ظل التشريع الجزائري**، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2014، ص24.

[2] فتيحة ليتيم، **إصلاح منظمة الأمم المتحدة في ظل تطورات النظام الدولي الجديد**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009/2008، ص40.

1. **الإحتباس الحراري:** بقي المتوسط العام لدرجة الحرارة في العالم نحو 15 درجة مئوية حتى بداية السبعينات من القرن العشرين، حيث ارتفع إلى نحو 15.5 درجة مئوية في بداية التسعينات أي بارتفاع نصف درجة مئوية في غضون عقدين من الزمن، ومن المتوقع أن ترتفع حرارة الكرة الأرضية نحو 2- 5 درجات مئوية بحلول عام 2100 في حال بقيت معدلات تلوث الهواء عما هي عليه الآن.
2. **تآكل طبقة الأوزون:** يحيط بالكرة الأرضية غلاف غازي يتكون من النيتروجين حوالي 80% والأكسجين حوالي 18%، إضافة إلى مجموعة غازات أخرى بتركيزات منخفضة تمثل 2%، وهي ماتسمى بطبقة الأوزون التي تمثل نظارات العالم الشمسية والحزام الواقي حول الأرض، إلا أن الغازات المنبعثة من ممارسات الإنسان زادت من توسع هذا الثقب هذا ما يشكل خطر ومشكل بيئي يهدد الكرة الأرضية (البيئة الطبيعية، البيئة البشرية، البيئة الحيوانية).
3. **خسارة التنوع البيولوجي:** يشكل التنوع الحيوي إجمالي الجينات والأنواع والنظم البيئية بما فيها إجمالي الكائنات غير الحية، فعلى سبيل المثال قد تكون خسارة أحد الأنواع أكثر أهمية من خسارة مجموعة من الأنواع، وفي الواقع تعود أسباب خسارة التنوع البيولوجي إلى: النمو السكاني المتسارع، التخطيط والفشل الحكومي، كل ذلك يفسر تدمير المجهودات البيئية وبالتالي خسارة التنوع الحيوي.[1]

الفرع الثاني: دور المنظمات غير الحكومية البيئية في حماية البيئة

يعرفها "**ما رسال مارل Marcel Merle**" هي كل تجمع ، جمعية أو مؤسسة أو حركة مكونة بصفة دائمة من طرف خواص ينتمون لدول مختلفة، لتحقيق أهداف غير مادية.[2]

لقد تطورت المنظمات غير الحكومية وازداد عددها، وتنوعت فئاتها ومستويات عملها، وازدادت تشابك واتصالا عبر الحدود الدولية ابتداءا من منظمات شعبية محدودة الإمكانات إلى منظمات دولية ضخمة ذات نفوذ كبير، وفي هذا الصدد تشير الإحصائيات إلى أكثر من

---

[1] عز الدين شادي، **الاتصال والتنسيق بين الوزارات وزارتي البيئة والفلاحة نموذجا**، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في علوم الإعلام والإتصال، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2013/2012، ص70.

[2] Marcel Merle, **Sociologie des relations internationales**, paris, Dalloz, 1983, P388.

100.000 منظمة تعمل في لمناصرة القضايا البيئية.[1] يقصد بها تلك المنظمات التي لها نشاط دولي، ليس تحت إشراف المنظم الدولي ويمكن أن تضم في عضويتها منظمات دولية وجمعيات مختلفة[2] ومن بين المنظمات البيئية غير الحكومية:

الإتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة ومواردها: تأسست سنة 1948 ، هي من أكبر الشركات في العالم من حيث المعلومات البيئية ، تضم عدة منظمات حكومية وغير حكومية وحوالي 10 آلاف خبير وعالم من 181 دولة في العالم تهتم بالبحث العلمي وتوحيد الجهود لمكافحة التغيرات السلبية التي تطرأ على النظام البيئي.

الصندوق العالمي للحياة البرية: هي منظمة غير حكومية تأسست سنة 1961، تهتم بالمحافظة على الوسط الطبيعي والمسارات الأيكولوجية الرسمية للحياة، تهدف لتوعية الجمهور من مختلف التهديدات التي تقع على البيئة.

منظمة السلام الأخضر: هي منظمة بيئية عالمية ممثلة في 44 دولة ترفض المساهمات المالية من الحكومات والشركات والمؤسسات الملحقة بها حفاظا على استقلالية قراراتها وإنما تعتمد على نفسها في التمويل.

أصدقاء الأرض الدولية: شبكة عالمية تضم 76 جمعية بين وطنية ومحلية تأسست سنة 1969 تعمل على معالجة المشاكل البيئية العاجلة، تستمد قوتها من خلال العمل مع الشركاء والمجتمعات والسكان المحليين من أجل وضع برامج مستدامة[3] ، بالإضافة إلى صندوق مناصرة البيئة، مجلس مناصرة الموارد الطبيعية، منظمة الحفاظ على الموارد الطبيعية، الصندوق الدولي للحياة البرية.

جدول رقم (01) يبين بعض المنظمات البيئية غير الحكومية في العالم.

اسم المنظمة غير الحكومية	عام التأسيس	مقر المنظمة
أصدقاء الأرض العالمية	عام 1969	أمستردام– هولندا

[1] صالح زياني، مراد بن سعيد، **فعالية المؤسسات البيئية الدولية**، دفاتر السياسة والقانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 9، جوان 2013، ص225.

[2] يحي وناس، **المجتمع المدني وحماية البيئة دور الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والنقابات**، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص156.

[3] عبد المجيد رمضان ، **دور الجماعات المحلية في مجال حماية البيئة دراسة حالة: بلديات سهل وادي ميزاب بغرداية**، مذكرة تخرج مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، **2011/2010**، ص35.

منظمة السلام الأخضر	عام1979	أمستردام– هولندا
الصندوق العالمي للطبيعة	عام 1993	كامبريدج– ألمانيا
جمعيَّة الطيور العالمية	عام1923–1983	لا يوجد مقر رئيسي محدد لها
منظمة أصدقاء الطبيعة	عام 1895	فينا– النمسا
منظمة الصليب الأخضر الدولية	عام 1993	جنيف – سويسرا

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معلومات من الأنترنيت.

تشير البحوث والدراسات أن المنظمات غير الحكومية (NGOS) تلعب دورا مركزيا، فيمكنها العمل كمستشار علمي أو جامعة للمعلومات عند تحديد المخاطر لتشخيص المشاكل، كما يمكنها تحريك الرأي العام داخل كل دولة وعلى النطاق العالمي أيضا للضغط على رؤساء الدول لإعطاء الموضوع أولوية في برنامج العمل السياسي من خلال أنها تجعل المفاوضات أكثر ديمقراطية بالمناقشة، القيام بمهمة الرصد بتقديم مراجعة مستقلة هامة للمعلومات التي تقدمها المصادر الحكومية أو جمع المعلومات التي تقاعست الدول عن تقديم التقارير المطلوبة منها يمكنها اقتراح بدائل أو المساعدة في تنفيد ما توصل إليه المجتمعون، وفي هذا الإطار تم تأسيس بعض المنظمات البيئية التابعة للنظام البيئي العالمي مثل: المنظمة الدولية للتغير المناخي (IPCD)، منظمة الإرصاد العالمية (WMO)، برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP).

مثال: أبرز ما قامت به منظمة السلام في سنة 1996 في الوقوف أمام شركة تسمى "**شل**" أرادت أن تتخلص من منصة بترول تالفة تسمى **برينت سبار** بإغراقها في بحر الشمال فشنت[1] المنظمة حملة مقاطعة لجميع خدمات الشركة بسبب هذه الخطة ولمواجهة انخفاض مبيعات البنزين فحينها استجابت الشركة بوضع خطة أخرى للتخلص من المنصة.[2]

المطلب الثالث: المؤتمرات العالمية لحماية البيئة

في ظل تزايد الأخطار والمشاكل البيئية ظهرت بعض المؤتمرات التي تناقش وتهتم بالوضع البيئي وهي كالتالي:

---

[1] غنية ابرير، **دور المجتمع المدني في صياغة السياسات البيئية دراسة حالة الجزائر**، مذكرة تخرج مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010/2009، ص55.

[2] غنية ابرير، مرجع سابق، ص56.

(*) **الأجندة:** هي وثيقة تحدد برنامج العمل في القرن الـ21 في مختلف الميادين من أجل تحقيق التنمية المستدامة على مستوى العالم.

☒ **مؤتمر إستكهولم:** بالسويد عام 1972 سعى لمناقشة قضايا البيئة والإنسان من 5 إلى 16 جوان 1972 و الذي من خلاله تأسس برنامج الأمم المتحدة للبيئة سنة 1972 تحت قرار رقم2997، وبدأ أعماله سنة 1973 كهيئة حافزة لوكالات الأمم المتحدة ركز على القضايا البيئية، خلص في النهاية ب 109 توصية و26 مبدأ حول ما ينبغي للإنسان عمله على كوكب الأرض، قدمت في هذا المؤتمر الدول المتقدمة تقارير حول الاوضاع البيئية وخطط وبرامج مقترحة للحفاظ على البيئة في حين كانت مشاركة الدول النامية ضعيفة اعتقادا منها أن تلك البرامج والخطط هي تعطيل لنمو الصناعات فيها وأن مشاكل البيئة ما هي إلا قضايا ثانوية ليس إلا، أهم ما نتج عنه مبدأ المشاركة بين الدول الكبيرة والصغيرة على حد السواء والمنظمات الدولية والأفراد والمؤسسات والجماعات في حماية وتحسين البيئة ووضح بدقة أهم المشكلات البيئية الناجمة عن الاستعمال المفرط للموارد الطبيعية.

☒ **مؤتمر ريو دي جانيرو1992:** سمي "بقمة الأرض" هدف هذا المؤتمر إلى جمع قادة العالم في منبر واحد لبحث أزمة عالمية ذات شقين: الأولى التدهور البيئي و الثانية التدهور الإقتصادي، شارك في هذا المؤتمر فواعل متعددة من بينها منظمات غير حكومية وقام بإعداد خطة عمل للتسعينات وما بعدها عرفت بأجندة الحادي والعشرين(*) إحتوت هذه الأجندة على أربعة اجزاء منها دعم الدور الذي تقوم به الجماعات في التنمية المستدامة متمثلة في المنظمات غير الحكومية والعمال والنقابات.

أكد مؤتمر ريو أن القضايا البيئية والتنموية التي تواجه العالم هي أعقد بكثير مما كان يعتقد

وأن المشكلات التي كانت تبدو في السابق مشكلات يمكن التعامل معها على الصعيد المحلي والوطني تحولت إلى أزمات شائكة ومستعصية تتطلب حلولا عالمية عاجلة. [1]

☒ **مؤتمر جوهانسبرغ 2002:** عقدت في سبتمبر بجنوب افريقيا ساهم فيها أكثر من 100

ملك ورئيس دولة وحكومة، إضافة إلى ممثلي 174 دولة، بلغ عدد المسجلين لحضورها 65 ألف شخص كما حضرت الجهات غير الحكومية الموازية نحو 15 ألف شخص يمثلون مختلف الإتحادات والمصالح وجمعيات بيئية غير حكومية.

---

[1] عبد الإله الوادعي، **القانون الدولي ودوره في حماية البيئة في التنمية المستدامة والإدارة المجتمعية**، المنظمة العربية للتنمية، البحرين، د. ت، ص107.

كان لهذه القمة الفضل الكبير في وضع معايير لحماية الثروة السمكية في العالم، وحددت خططها لخفض عدد سكان الأرض المحرومين من المياه إلى النصف كذلك أقر المؤتمر بوضع خطة لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، التي حددت أهدافها للتصدي للمشاكل البيئية الصعبة مثل تقليص نسبة أولئك الذين لا يتمتعون بالمرافق الصحية الأساسية إلى النصف بحلول سنة 2015 وتقليص إنتاج واستخدام المواد الكيميائية بحلول 2020 بسبل لا تعود بالضرر على صحة البشر والإنسان.

☒**مؤتمر كوبنهاجن 2009:** عقد في الفترة من 7 إلى 18 ديسمبر 2009 حول التغيرات المناخية، شارك فيه 190 دولة وجاء هذا المؤتمر مكملا لإتفاقية كيوتو التي عقدت سنة1997. واجه المؤتمر صعوبة التوزيع العادل للجهود العالمية وكان الخلاف بين الدول النامية الأكثر تضررا من تغيرات المناخ والدول الصناعية الكبرى المتسببة في تلك التغيرات، فعلى سبيل المثال يقرر الإتحاد الأوروبي الحد من الإنبعاثات الغازية في مجالي الطاقة والبيئة.

وفي البيان الختامي أكد عدد من الدول النامية وأنصار حماة البيئة أنه كان مجرد تراض بين الدول الصناعية الكبري الثرية على حساب الدول النامية دول العالم الثالث. [1]

ومن خلال هذا العرض لأهم المؤتمرات نلاحظ أنها كانت عالمية حاولت طرح أهم المشكلات البيئية ومناقشتها لإيجاد الحلول والاتفاق على الوحدة والتكاثف لأن الأمر يخص دول العالم وليس دول على حساب أخرى، إلا أنها افتقدت الصفة الإلزامية ما جعلها مجرد اجتماعات نظرية لم تطبق على الواقع رغم أن الكل يتفق حول خطورة الوضع البيئي وما سيؤول إليه مستقبلا.

[1] غنية ابرير، مرجع سابق، ص48.

المبحث الثالث: واقع البيئة في الجزائر ودور الجمعيات البيئية

بإعتبار أن البيئة في الوقت الحالي أخذت حيز كبير من الإهتمام سواء على المستوى العالمي أو على المستوى الوطني، حيث تعتبر الجزائر من بين الدول المعرضة للتهديدات البيئية المختلفة على غرار التلوث بكل أنواعه والتصحر، ففي هذا المبحث سوف نتطرق إلى الوضع البيئي في الجزائر في المطلب الأول والأطر القانونية لحماية البيئة في الجزائر أما في المطلب الثالث نتطرق إلى دور الجمعيات البيئية في حماية البيئة حسب قانون 10/03.

المطلب الأول: الوضع البيئي الحالي في الجزائر

تعد الجزائر أكبر بلد إفريقي من حيث المساحة والتي تبلغ 2.381.000 كلم^2، غير أن مواردها الطبيعية من أراضي زراعية ومساحات غابية ومياه عذبة أصبحت تتقلص بإستمرار تاركة المجال للعمران الذي اكتسح المساحات الخضراء، ما أدى إلى تدهور إطار المعيشة بفعل ازدحام المدن و الإنتشار المقلق للنفايات المنزلية والصناعية، وتنامي مشكل صرف المياه القذرة وتلوث المياه الجوفية ونتجت عنه خسائر اقتصادية وارتفاع النفقات العمومية في مجال الصحة.[1]

ومن أبرز **المشاكل البيئية** في الجزائر نجد:

التلوث: هو كل تغير يؤدي إلى إفساد خصائص البيئة نتيجة التأثير السلبي على سلامة الوظائف المختلفة لكل الكائنات الحية وغير الحية، إضافة إلى تأثيراته الصحية والنفسية والإجتماعية على الإنسان وله عدة أشكال: تلوث الجو، تلوث المياه، تلوث التربة.[2]

وقد جاء في عرض لوزير التهيئة العمرانية والبيئة أمام لجنة الفلاحة والصيد البحري وحماية البيئة بالمجلس الشعبي الوطني يوم **04 مارس 2010**، أن وزارته أعدت في وقت سابق دراسة بمؤشرات فنية و تقنية و إيكولوجية حول البيئة في الجزائر، و كشفت هذه الدراسة

عن خسائر سنوية معتبر ناجمة عن التلوث و السلوكات المضرة بالمحيط البيئي في الجزائر قدرت بحوالي مليار دولار خلال العام **2002** أي ما يعادل **7%** من الناتج الداخلي الخام مقابل 2.5 3.5مليار دولار خلال سنة 2007،أي 5.21% من الناتج الداخلي الخام.[3]

1. **التصحر**: تعني ظاهرة التصحر انخفاض أو تدهور قدرة الإنتاج البيولوجي للأرض مما قد يفضي في النهاية إلى خلق ظروف بيئية شبه صحراوية وتدهور خصوبة الأراضي، وذلك يرجع

---

[1] عبد المجيد رمضان، مرجع سابق، ص36.

[2] سمير قريد، **دور الجمعية الوطنية لحماية البيئة و مكافحة التلوث في نشر الثقافة البيئية**، مذكرة تخرج مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة باجي مختار، عنابة، د. ت، ص21.

[3] عبد المجيد رمضان، مرجع سابق، ص36.

إلى عدة أسباب بشرية منها : الضغط السكاني وتحويل الأراضي إلى مناطق سكنية وصناعية إضافة إلى الرعي الجائر وأخرى طبيعية كانجراف التربة ونقص كميات الأمطار.[1]

أصبحت مسألة التصحر في الجزائر قضية استعجاليه، نظرا لتهديدها لمجموع المجال السهبي الواسع، وهو المنطقة الرعوية عالية الجودة للبلاد، علما أن المساحات المهددة بظاهرة التصحر تقدر بحوالي 13.821.179هكتار أي 69% من مساحة السهوب حسب تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر سنة 2000 وهذا يرجع لأسباب عديدة منها الجفاف، الأنشطة البشرية وكمثال لهذا الأخير هو كون السهوب لا يمكنها تحمل أكثر من 04 ملايين رأس من الغنم في حين يزيد هذا القطاع حاليا عن 10ملايين رأس.[2]

2. **خسارة الأرض و التنوع البيولوجي:** تقدر المساحات الغابية في الجزائر ب 3.9 مليون هكتار في الوقت الحالي منها 2مليون هكتار عبارة عن غابات متدهورة غير مهتم بها، هذا التراجع مرده إلى عوامل مختلفة من بينها الانجراف و الرعي غير المنظم و الامراض و الحرائق التي تتلف ما يزيد عن 25 ألف هكتار سنويا من الغابات، بالإضافة إلى أوساط التنوع البيولوجي التي

يسودها الخطر على غرار العديد من الأنواع النباتية و الحيوانية المهددة بالإنقراض حشرة منها الصحراوية بالإضافة إلى 193 نوع نباتي كالسرو.[3]

3. **نقص الماء:** لقد جعلت حصة **600 متر مكعب** للفرد في السنة الجزائر في مرتبة البلدان الواقعة تحت سقف الندرة وتسجل عجزا مخيفا في المياه، وما يزيد من تعقيد الوضعية وجود فوارق فضائية في ميدان توزيع المورد، ونقص في تسيير الماء.

4. **تلوث البيئة الحضرية:** يعرف التوزيع السكاني في الجزائر تباين واضح من حيث عدد السكان، حيث الضغوط على الموارد الطبيعية في المناطق ذات الكثافة السكانية كالتالي: 63

---

[1] مهدية ساطوح، **البيئة في الجزائر واقعها والاستراتيجية المتبعة لحمايتها**، ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني الخامس حول: اقتصاد البيئة وأثرها على التنمية المستدامة، سكيكدة، 21-22 أكتوبر 2008، ص04.

[2] أحمد عقون، **تجربة الجزائر في حماية البيئة**، تاريخ تصفح الموقع يوم 12 مارس 2015 على الساعة 11:41 http://tioutwaha1.blogspot.com/2009/09/blog-post_12.html.

[3] شريفة عابد، **حماية الأصناف المهددة بالانقراض**، مجلة خاصة لملتقى تكوين الصحافيين في مجال البيئة، وزارة التهيئة العمرانية و البيئة و السياحة، الجزائر، 2008، ص15.

% من السكان في مناطق الشمال في مساحة 4% بالمئة، في حين لا تستقطب مناطق الجنوب الممتدة على مساحة 9%بالمئة من السكان وتستمر المدن الكبرى خاصة الجزائر، وهران، عنابة، قسنطينة في جدب المهاجرين إليها مع بروز عودة للسكان نحو الهضاب العليا. [1]

المطلب الثاني: الأطر القانونية لحماية البيئة في الجزائر

أولت الدولة الجزائرية أهمية بالغة للبيئة والمحافظة عليها وهذا يظهر بوضوح من خلال النصوص التشريعية والقانونية خاصة بعد الإستقلال، فشرعت في إصدار النصوص القانونية في شكل أحكام منتشرة في مختلف القوانين الإدارية والجنائية والمدنية، ففي الأمر 66- 154 المتضمن قانون الإجراءات المدنية، والأمر 66- 155 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية والأمر 66- 156 المتضمن قانون العقوبات[2]، في نهاية الستينات صادقت الجزائر على الإتفاقية الإفريقية حول المحافظة على الطبيعة والموارد الطبيعية الموقعة في 15 سبتمبر 1968[3] بمدينة الجزائر التي تدعو إلى إعتماد مخططات تنموية وطنية وإقليمية تأخذ بعين الإعتبار ضرورة المحافظة على الطبيعة والموارد الطبيعية، كما صادقت أيضا على الإتفاقية الدولية المتعلقة بإحداث صندوق دولي للتعويض عن الأضرار المترتبة عن التلوث بسبب المحروقات ببروكسل في ديسمبر 1971.[4]

أما مكانة البيئة في الدساتير الجزائرية جاء التصريح بحماية البيئة من خلال بعض المواد، ففي دستور 1976[5] من الفصل الثالث فيما يخص الوظيفة التشريعية، حيث يشرع المجلس الشعبي الوطني في المجالات التي خولها له الدستور متمثلة في:

- ✓ الخطوط العريضة لسياسة الإعمار الإقليمي والبيئة ونوعية الحياة وحماية الحيوانات والنباتات.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 10-02 يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، الصادر في 29 يونيو 2010، **الجريدة الرسمية**، العدد 61، الصادرة في 21 أكتوبر 2010، ص11.

[2] عبد المجيد رمضان، مرجع سابق، ص48.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم 440/82 يتضمن المصادقة على الإتفاقية الإفريقية حول المحافظة على الطبيعة والموارد الطبيعية الموقعة في 15 سبتمبر 1968 بمدينة الجزائر، الصادر في 11 ديسمبر سنة 1982 المادة الأولى ، **الجريدة الرسمية** عدد 51، الصادرة في 11 ديسمبر 1982.

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر رقم 55/74 يتضمن الإتفاقية الدولية المتعلقة بإحداث صندوق دولي للتعويض عن الأضرار المترتبة عن التلوث بسبب المحروقات ببروكسل في 18 ديسمبر 1971 الصادر بتاريخ 13 ماي 1974 المادة الأولى ،**الجريدة الرسمية**، عدد 45، الصادرة في 4 جوان 1974.

[5] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، أمر رقم 97/76 يتضمن إصدار دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الصادر في 22 نوفمبر سنة 1976 المادة 151، **الجريدة الرسمية**، عدد 94، الصادرة في 24 نوفمبر 1976.

- ✓ النظام العام للغابات.

النظام العام للمياه.

كما كان لدستور 1989[1] وكذلك دستور 1996[2] للبرلمان إختصاصات مخول له فيها للتشريع في مجال البيئة وحمايتها. ومن بين النصوص الصريحة والواضحة في مجال حماية البيئة نجد القانون 03/83[3] المؤرخ في 5 فيفري 1983 المتعلق بحماية البيئة والذي بدوره أشار إلى السياسة الواجب اتباعها في مجال حماية البيئة، حيث ركز المشرع الجزائري من خلاله على ثلاثة مبادئ متمثلة في:

- ✓ حماية البيئة بحد ذاتها تشكل مطلبا أساسيا للسياسة الوطنية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية.
- ✓ المحافظة على الإطار المعيشي للسكان يعتبر النتيجة لوجود التوازن بين متطلبات النمو الإقتصادي ومتطلبات حماية البيئة.
- ✓ تدخل الدولة ضرورة واجبة ومشروعة لتحديد شروط إدماج المشاريع في البيئة لوضع شروط وضوابط تضمن احترام السياسة التنموية التي رسمتها.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، مرسوم رئاسي رقم 18/89 يتعلق بنشر نص تعديل الدستور المادة 115 الصادر بتاريخ 23 فيفري سنة 1989، **الجريدة الرسمية**، عدد 9، الصادرة في 1 مارس 1989.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، مرسوم رئاسي رقم 438/96 يتعلق بإصدار نص تعديل الدستور الصادر بتاريخ 7ديسمبر1996 المادة 122،**الجريدة الرسمية**، عدد76، الصادرة في 8 ديسمبر 1996.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 03/83 يتعلق بحماية البيئة الصادر بتاريخ 5 فيفري سنة 1983 المادة الأولى ،**الجريدة الرسمية**، عدد6 الصادرة في 8 فيفري 1983.

ليأتي بعدها القانون الجديد 10/03[1] المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة الذي كرس توجه الجزائر الجديد من خلال محاولتها تدعيم العلاقة التكاملية بين البيئة والتنمية المستدامة بعدما أصبحتا مطلبا عالميا، حيث ركز القانون على القواعد الأساسية لتسيير البيئة و إصلاحها عبر تدعيم الإعلام البيئي و تجسيد مخططات تنموية و الحد من المخاطر البيئية و دور التنظيمات و الجمعيات في مجال حماية البيئة، كما حدد الجهات التي تقوم ببحث و معاينة مخالفات أحكام هذا القانون.

أكد التعديل الدستوري سنة 2002[2] على نفس الصلاحيات التي حددها دستور 1996 وكذلك التعديل الدستوري سنة 2008[3]، هذا الأخير الذي بموجبه تم التحول من رئيس الحكومة إلى الوزير الأول و تضمن مخطط عمله في فصله الأول المتعلق بتعزيز دولة القانون وتحسين الحكم الرشيد، حيث تمت الإشارة إلى مجموعة من النقاط، تمثلت في إلزامية دراسة التأثير البيئي عند إنجاز الإستثمارات العمومية والخاصة، والقيام بأعمال التحسيس التربوي بأهمية البيئة، وتكوين إطارات متخصصة إحياء الفضاءات الريفية موازاة مع سياسة المدينة، والعمل على تدعيم سياسة البيئة بترقية الطاقات الجديدة و المتجددة سواء تعلق الأمر بالطاقة الشمسية أو الهوائية أو بالطاقة النووية لأغراض مدنية في إطار حماية البيئة في الجزائر[4] ، وجاءت أحكام القانونين الجديدين، القانون رقم 11- 10[5] المتعلق بالبلدية والقانون رقم 12- 07[6] المتعلق بالولاية، بتوضيح أكثر لصلاحيات الهيئات البلدية والولائية وبخاصة تدابير الوقاية ضد الكوارث الطبيعية، ووضع نظام للمعلومات والإحصائيات البيئية، وحماية المستهلك وتسيير النفايات...وغيرها.

---

[1] قانون رقم 10/03، مرجع سابق، المادة 2.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 02-03 يتعلق بتعديل الدستور 1996 إضافة مادة 3 مكرر المادة 122، **الجريدة الرسمية**، عدد 25، الصادرة في 14 أفريل 2002.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 08-19 يتضمن تعديل دستور 1996 المعدل في 2002 الصادر في 15 نوفمبر سنة 2008 المادة 122 ، **الجريدة الرسمية**، العدد63، الصادرة في 16 نوفمبر سنة 2008.

[4] ساسي غبغوب، **تحليل السياسات العامة البيئية في الجزائر**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر03، د. ت، ص175.

[5] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 11-10 يتعلق بالبلدية المادة 123، الصادر بتاريخ 22 يونيو سنة 2011، **الجريدة الرسمية**، عدد 37، الصادرة في 3 يونيو 2011.

[6] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 12-07 يتعلق بالولاية ، الصادر بتاريخ 21 فبراير سنة 2012 المادتين 81-84، **الجريدة الرسمية**، عدد 12، الصادرة في 29 فبراير 2012.

المطلب الثالث: دورالجمعيات البيئية في حماية البيئة في الجزائر حسب قانون03-10

عرفت الحركة الجمعوية في الجزائر تطورا كبيرا، خاصة في مرحلة التوجهات الليبرالية التي بدأت بتكريس حرية إنشاء الجمعيات على أنها حرية أساسية في المادة 40 من دستور 1989، وشهدت هذه الفترة بوضع إطار تشريعي مشجع والمتمثل في صدور القانون رقم 90-31[1] المؤرخ في 12 جانفي 1990، المتعلق بالجمعيات، لتأتي بعدها مرحلة حزمة قوانين الإصلاحات السياسية الجديدة، مع إصدار القانون رقم 12-06[2] المتعلق بالجمعيات في إطار متطلبات مساعي إصلاح العلاقة بين الإدارة والمجتمع المدني.

وما يؤكد الكلام السابق هو انتقال عدد الجمعيات الوطنية المعتمدة من **167** جمعية قبل صدور قانون 90-31 إلى **962** جمعية وطنية سنة 2011، أما عدد الجمعيات المحلية المعتمدة من ثلاثين ألف **30.000** جمعية سنة 1989، وقارب سبعة وخمسين ألف **57.000** سنة 2001 ليبلغ حوالي سبع وسبعين ألف **77.367** جمعية سنة 2011.

أما الجمعيات البيئية التي تنشط في مجال حماية البيئة هي الأخرى لها نصيبها، حيث بلغ عدد الجمعيات البيئية الوطنية المعتمدة **32** جمعية من مجموع **962** جمعية وطنية سنة 2011، و**917** جمعية محلية من مجموع **77361**(*) جمعية.

تتوزع الجمعيات البيئية -حسب مديرية الاتصال والتوعية والتربية البيئية بوزارة البيئة وتهيئة الإقليم لسنة 2007- كما يلي: **337** جمعية تنشط في مجال البيئة منها **190** جمعية على مستوى الشمال و**85** في الهضاب العليا و**62** جمعية في الجنوب، وفي شمال الوسط **102** جمعية، وفي الشمال الشرقي **50** جمعية وفي الشمال الغربي **38** جمعية، أما الهضاب العليا وجنوب غرب **27** جمعية وجنوب شرق **22** جمعية، أما الجنوب الكبير **13** جمعية.[3]

من خلال هده الإحصائيات نلاحظ أن هناك تفاوت وتباين كبيرين من حيث انتشارها الجغرافي، إد أن أغلبها يتمركز في المناطق الحضرية خاصة في المدن الكبرى وتتناقص كلما اتجهنا نحو الهضاب العليا تنعدم في الجنوب الكبير، وهدا مؤشر على الولاء التقليدي الدي يحول دون تشكيل تنظيمات مدنية تؤدي دورها بفعالية وتضمن بقائها.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 90-31 يتعلق بالجمعيات الصادر بتاريخ 4 ديسمبر سنة 1990 المادة الأولى ،**الجريدة الرسمية**، عدد53، الصادرة في4 ديسمبر1990.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 12-06 يتعلق بالجمعيات ، الصادر بتاريخ 12يناير سنة2012 المادة الأولى ،**الجريدة الرسمية**، عدد02، الصادرة في 15 يناير سنة2012.

(*)حسب إحصاء 2011 وللمزيد من التفاصيل أنظر الملحق رقم01.

[3] ساسي غبغوب، مرجع سابق، ص162.

كما ورد تنظيم دور جمعيات حماية البيئة لأول مرة في قانون حماية البيئة والتنمية المستدامة الجديد 10/03[1] ، إذ خص المشرع الفصل السادس منه لتدخل الأشخاص والجمعيات في مجال حماية البيئة، حيث تساهم الجمعيات المعتمدة من خلال المشاركة بفاعلية إلى جانب مختلف الهيئات الحكومية.

نظرا لتركيز قانون البيئة على الطابع الوقائي، فقد أرسى أسس للإطار الإتفاقي لتنفيذ التدابير البيئية وشرع في استكمال بناء قواعد شراكة مع جمعيات حماية البيئة بإعتبارها أحد أهم الشركاء الضروريين في ذلك، هذا ما تؤكده المادتين (35،37) من القانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

وفي سنة 2014 بلغ عدد الجمعيات في الجزائر حوالي 120.000 جمعية(*) بين وطنية ومحلية تنشط في مجالات مختلفة[2] ، منها جمعيات تنشط في مجال حماية البيئة، هذه الجمعيات تقوم بأدوار ومهام متعددة في مجال حماية البيئة **ومن أهم الأدوار التي تقوم بها الجمعيات البيئية ما يلي:**

أ- المساهمة المباشرة للجمعيات البيئية في صنع القرارات البيئية:

تساهم الجمعيات المعتمدة قانونيا والتي تمارس أنشطتها في مجال البيئة من خلال المساعدة وإبداء الرأي والمشاركة وفق ما ينص عليه القانون، إذ تعتبر عضوية الجمعيات في الهيئات الحكومية امتيازا مهما لها، نظرا للتأثير المباشر الذي يمكن أن يلعبه ممثلو الجمعيات من خلال التبليغ عن حالة البيئة واتخاذ القرارات المناسبة عن طريق المناقشة وتقديم التوضيحات والدراسات والبيانات.

ب- المساهمة غير المباشرة للجمعيات البيئية في صنع القرارات البيئية:

تتم المساهمة غير المباشرة للجمعيات البيئية من خلال المساهمة في إعداد التقارير والدراسات والاستراتيجيات المتعلقة بحماية البيئة، غير أن هذه الوظيفة لا زالت ناقصة أو شبه منعدمة في الممارسات اليومية لجمعيات حماية البيئة في الجزائر، وتتجلى المساهمة غير المباشرة للجمعيات البيئية في صنع القرارات البيئية في :

---

[1] قانون رقم 10/03، مرجع سابق، المادة 35.

[2] بوحنية قوي ، **قضايا المجتمع المدني الجزائري بين أيديولوجية السلطة والتغيير السياسي(1)**، مركز الجزيرة للدراسات، د.م ،2014 ص3.

(*)حسب إحصاء مقدم في مداخلة للباحث الدكتور قوي بوحنية، مركز الجزيرة للدراسات سنة2014.

أ الدور التحسيسي للجمعيات البيئية:

لا ينحصر دور الجمعيات البيئية في الصلاحيات والإمكانيات التي أتيحت لمواجهة مخاطر ومشاكل البيئة وحقهم للعيش في بيئة نظيفة، وضمن سياق التحسيس فإنه يمكن للجمعيات البيئية أن تلعب دورا رياديا في هذا المجال، من خلال حث المواطنين على استخدام الطرق التي تحمي البيئة.

ج دور الجمعيات البيئية في التربية البيئية: لا يمكن حصر التربية البيئية من خلال الوظيفة التعليمية التي تقوم بها المؤسسات الرسمية (مدارس، جامعات، معاهد...الخ)، والتي تقتصر على شريحة المتمدرسين فقط، وإنما ينبغي توسيع مجال نشر التربية البيئية لتشمل هذه العملية توعية أفراد المجتمع ككل، كذلك ترتكز منهجية التربية البيئية على تبني أو تنشئة السلوك المبني على الوقاية من الضرر البيئي المتوقع وعلى أساس الاحتياط عوضا من التركيز على التدخل أو الإصلاح بعد حدوث التدهور أو التحطيم البيئي. [1]

تهدف التربية البيئية إلى تدريب الافراد لتحمل المسؤوليات واتخاذ القرارات الخاصة بسلوكاتهم الفردية، أو القرارات التي تهم الحياة العامة من خلال المشاركة والتأثير في تسيير الشؤون العامة المتعلقة بالبيئة على المستوى المحلي والمركزي، ولا يمكن للتربية البيئية أن تحقق أهدافها مالم يتم تنمية وتطوير الشعور بالمواطنة، لأن أغلب الموضوعات البيئية تتسم بطابع سياسي وهو الأمر الذي يدفع بالكثير إلى العزوف على الإهتمام بالبيئة، لذا فإنه كلما زاد الشعور بالإنتماء والمواطنة لدى الأفراد زاد إقبالهم على ترجمة الوعي البيئي والتربية البيئية على أرض الواقع.[2]

د- الدور القضائي للجمعيات البيئية:

إن الاعتداء على البيئة أو أحد عناصرها أصبح أمرا مألوفا لدى الجميع بالرغم من جهود الجمعيات البيئية في ميدان التوعية و التحسيس البيئي حيث يمكن للجمعيات البيئة أن تلجأ إلى القضاء للدفاع عن المصالح الجماعية التي تسعى إلى حمايتها حيث أشارت بعض القوانين إلى تمتع الجمعيات بالشخصية المعنوية و الاهلية المدنية بمجرد تأسسيها ويمكن حينئذ أن تقوم هو المحرك الذي يدفع بما يلي:

- أن تمثل أما القضاء و تمارس خصوصا أمام المحكمة المختصة حقوق الطّرف المدني بسبب وقائع لها علاقة بهدف الجمعية و تلحق ضررا بمصالح أعضائها الفردية و الجماعية... بالمواطنين إلى المشاركة في القرارات البيئية.
- تمثيل الجمعية لدى السّلطات العمومية.[3]

---

[1] وناس يحي، **المجتمع المدني وحماية البيئة (دور الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والنقابات)**، مرجع سابق، ص 131.

[2] غنية ابرير، مرجع سابق، ص108.

[3] أحمد لكحل، **دور الجماعات المحلية في حماية البيئة**، دار هومة للنشر والطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2014، ص156.

وقد خص قانون حماية البيئة 03-10 الجمعيات البيئية بأحكام خاصة للتقاضي، هذا الأخير الدي يعتبر أحد الضمانات الأساسية لتفعيل الرقابة الاجتماعية لحمل الإدارة على احترام القواعد البيئية، إذ مكن كل جمعية يتضمن موضوعها حماية الطبيعة والبيئة رفع دعوى أمام الجهات القضائية المختصة عن كل مساس بالبيئة حتى في الحالات التي لا تعني الأشخاص المنتسبين لها بانتظام، وممارسة حق الادعاء المدني بالنسبة للحقوق المعترف بها للطرف المدني، بخصوص الأفعال التي تلحق ضررا مباشرا أو غير مباشر بالمصالح الجماعية الت تدافع عنها أو بتفويض كتابي من شخصين على الاقل.[1]

[1] وناس يحي، **الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر**، رسالة دكتوراه في القانون العام، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، جويلية 2007، ص144.

خلاصة واستنتاجات

تناول هذا الفصل المجتمع المدني كشريك أساسي ومحوري في حماية البيئة سواء على المستوى العالمي من خلال المجتمع المدني العالمي أو على المستوى الداخلي من خلال المجتمع المدني الجزائري، إضافة إلى الوضع البيئي فيهما نظرا لما تشهده البيئة من انتهاكات وتدمير واستنزاف لمواردها وقد خلصنا إلى أن:

✓هناك إهتام عالمي بالوضع البيئي، وذلك من خلال المؤتمرات والمحطات العالمية لذلك مثل: مؤتمر إستكهولم، قمة الأرض، مؤتمر جوهازنبرغ، قمة كوبنهاجن.

✓التزايد الكبير في عدد المنظمات غير الحكومية التي تدافع وتحمي البيئة وما أحرزته من نتائج في ذلك كمنظمة أصدقاء الأرض ومنظمة السلام الأخضر ومواقفهما، أما على مستوى الجزائر:

✓إهتمام الجزائر بالبيئة والمكانة التي تحضى بها في الدساتير والقوانين الجزائرية.

✓التطور والنمو الذي شهده المجتمع الجزائري، خاصة في عدد الجمعيات بعد إقرار التعددية سنة 1989 والتسهيلات الممنوحة.

✓فسح المجال أمام المجتمع المدني في الجزائر لتشكيل الجمعيات البيئية لمشاركة السلطات والهيئات الرسمية في إتخاذ القرار، بل إلى حد مقاضاة المتسببين في إلحاق أضرار بالبيئة، كما تتيح القوانين الحق للجمعيات والمواطنين الإطلاع على جميع ما يتعلق بمشكلات البيئة.

وعليه نستنتج أن أمام المجتمع المدني في الجزائر و خاصة الجمعيات البيئية فرص ومجال خصب للعمل وبدل المزيد من المجهودات لفرض نفسها وتغيير ما يجب تغيره من خلال العمل الميداني إلى جانب الدولة لأن الدولة لا تستطيع وحدها ولا الجمعيات وحدها، بل التعاون بينهما في إطار الشراكة المجتمعية.

ودراسة الحالة في الفصل الثاني لجمعية بيئية **(جمعية الزئبق للبيئية)** بولاية ورقلة سوف توضح الأمر أكثر.

الفصل الثاني: واقع المجتمع المدني المحلي في حماية البيئة بولاية ورقلة(دراسة حالة جمعية الزئبق البيئية)

لقد أصبح موضوع البيئة من أهم وأعقد المواضيع في الوقت الراهن، نظرا لتفاقم المشكلات البيئية المختلفة التي أثرت وتؤثر على حياة الإنسان، الأمر الذي لفت انتباه مختلف الفاعلين الرسمين و غير الرسمين خاصة المجتمع المدني وهوما دفعه لتكوين جمعيات للدفاع عن البيئة ومقوماتها على المستوى العالمي و الوطني و المحلي.

سوف يتطرق الباحث في هذا الفصل إلى الوضع البيئي في ولاية ورقلة من خلال حالة جمعية الزئبق البيئية وذلك بتعريف مجتمع الدراسة في المبحث الأول أما في المبحث الثاني مساهمة جمعية الزئبق البيئية في حماية البيئة بولاية ورقلة، وفي المبحث الثالث يتم التطرق إلى أهم الصعوبات التي تعترض الجمعية في عملها وآليات تفعيل الجمعيات البيئية، لنخلص في آخر الفصل إلى خلاصة واستنتاجات.

المبحث الأول: التعريف بمجتمع الدراسة

يهدف هذا المبحث إلى إعطاء لمحة ولو وجيزة عن مجتمع الدراسة من خلال التطرق إلى بعض المميزات والخصائص التي من شأنها أن تعطي الملامح البيئية العامة لولاية ورقلة حيث نتناول في المطلب الأول تقديم عام لولاية ورقلة و المطلب الثاني الوضع البيئي في الولاية أما المطلب الثالث نتطرق فيه إلى الجمعيات البيئية بولاية ورقلة.

المطلب الأول: تقديم عام لولاية ورقلة

تتربع ورقلة على مساحة 163.233كلم، يقطنها حوالي 629737 ساكن[1] مؤهلة لأن تطلع بدور ريادي نظرا لما تزخر به من خيرات باطنية (بترول، غاز) ومن واحات للنخيل إضافة إلى وديان مثل واد إيغرغر، وادي ريغ، ووديان سطحية كـــ: وادي نسا، وادي ميزاب بنواحي أنقوسة وأفران، إضافة إلى ما تزخر به من مياه جوفية، وعواصف رملية متوسطة الحرارة ربيعا وجنوبية حارة صيفا، الأمر الذي يفتح آفاقا كبيرة في مجال البيئة والتنمية المستدامة.[2]

موقع وحدود ولاية ورقلة: تقع ورقلة في الجنوب الشرقي الجزائري يحدها من الشمال ولاية الجلفة ،الوادي، بسكرة ومن الجهة الشرقية الجمهورية التونسية ومن الغرب ولاية غرداية ومن الجنوب ولايتي تمنراست وإليزي.

أما عن تضاريسها تتمثل في الرق الشرقي الكبير، الحمادة، المنخفضات الأرضية(*).

مناخ ورقلة: تمتاز ورقلة بمناخ صحراوي مع نقص كبير في نسبة تساقط الأمطار مقابل حرارة مرتفعة ونسبة تبخر عالية نتج عنه ضعف الغطاء النباتي والتنوع البيئي، لكنها بالمقابل غنية ببساتين النخيل، حيث يصل المعدل الشهري في أكثر الأشهر حرارة(جويلية وأوت) إلى48 درجة بتقرت و50 درجة بحاسي مسعود وورقلة، بالإضافة إلى تسجيل ندرة تساقط الأمطار وعدم إنتظامها.

تهب على ولاية ورقلة رياح **السيريكو** وهي رياح حارة وجافة بحيث يمكن ملاحظتها في أي فترة من السنة وخاصة في فصل الصيف.[3]

---

[1] موقع ورقلة الإلكتروني، تاريخ تصفح الموقع يوم الجمعة 17أفريل 2015، على الساعة 18:10.

http://www.andi.dz/index.php/ar/monographie-des-wilayas?id=138

[2] المجلس الشعبي الولائي، **تقرير حول قطاع البيئة بالولاية**، تقرير لجنة الصحة والنظافة وحماية البيئة للدورة العادية الرابعة للمجلس، ورقلة، يومي 30 و31 ديسمبر 2014، ص2.

(*)العرق الشرقي الكبير (LE GRAND ERG ORIENTAL): يعتبر بمثابت بحر من الرمال والكثبان الرملية التي يمكن ان يصل إرتفاعها إلى 200متر مغطية بذلك3/2 ثلثي إقليم الولاية.

الحمادة (LA HAMADA): عبارة عن هضبة حصوية تقع ضمن أكبر قسم من غرب وجنوب ولاية ورقلة.

المنخفضات الأرضية(LES DEPRESSIONS): قليلة التشكيل على مستوى الولاية، حيث توجد بصفة رئيسية في جهة وادي ريغ.

[3] حكيم يحياوي، **دور المجالس المنتخبة في التنمية المحلية دراسة مقارنة بين بلدتي وولايتي ورقلة وغرداية 2007-2011**، مذكرة تخرج مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011/2010، ص95.

المطلب الثاني: الوضع البيئي في ولاية ورقلة

تعاني ورقلة من مشاكل بيئية مختلفة لها تأثيرات مباشرة على صحة وحياة المواطنين تتمثل أهم **هذه المشاكل البيئية في:**

تعاني قناة **واد ريغ** انتكاسة بيئية كبيرة تقضي على هذا الإرث الإقتصادي الفلاحي البيئي الكبير فما كانت تزخر به القناة من تنوع بيولوجي حيواني(سمك، طيور) مهدد اليوم بالزوال بإعتبارها مصبا لمياه الصرف الصحي دون تصفيتها.[1]

تفاقم مشكل انتشار النفايات في عدة أحياء وعجز البلديات عن تسيير الحجم المتزايد لهذه النفايات سواء المنزلية أو الصناعية، رمي بقايا وأنقاض البناء والهدم وعمليات ترميم المساكن في شتى الأماكن، تدهور البيئة الجوية وتلوث الهواء نتيجة تصاعد الغبار بسب اهتراء الطرقات، عدم وجود قنوات لصرف مياه الأمطار التي تتجمع في الطرقات مشكلة بركا مائية تعطل حركة السيارات والمشاة، بل وتتسرب إلى داخل المساكن، ظهور بعض الأمراض الوبائية مثل: **الليشمانيا الجلدية حيت أحصت المصالح الصحية بولاية ورقلة سنة 2014 لـ 133 حالة، و04 حالات لداء الملاريا و136 حالة للأمراض المتنقلة عن طريق الحشرات و30 حالة للأمراض المتنقلة عن طريق المياه و30 حالة لمرض الإلتهاب الكبدي و676 حالة للرمد الحبيبي**، ناهيك عن أمراض الحساسية التنفسية والجلدية التي تعكس بجلاء مدى تدهور الوضع البيئي في الولاية وإنعكساته السلبية والخطيرة على المواطن.

- ✓ ظاهرة نهب الحطب وبعض النباتات الصحراوية **كالطرفة** وغيرها، والمنشرة في كثير نواحي الولاية التي تشكل خطرا بيئيا يهدد التوازن الأيكولوجي والتنوع البيولوجي النباتي والحيواني.
- ✓ نقص دورات المياه العمومية في الولاية إن لم نقل إنعدامها في أغلب شوارع ومرافق بلديات الولاية زاد في تفاقم مظاهر التلوث البيئي الحضري.
- ✓ مأوى اللاجئين الأفارقة بورقلة يشهد وضعا مزريا يتعلق أساسا بظروف الإقامة من دورات صحية وإنسداد متكرر لشبكة الصرف الصحي وللإشارة هناك رعية نيجري ضمن حالات الملاريا الأربع المسجلة بولاية ورقلة سنة 2014(*).
- ✓ التلوث الصناعي جراء الدخان المنبعث من المصانع خاصة المنطقة الصناعية تقرت(مصانع الآجور) وحاسي مسعود(الشركات البترولية التي تتخلص من الفضلات البترولية بطرق عشوائية).[2]

ومن أبرز المشاكل البيئية التي تعاني منها ولاية ورقلة ولازالت هي مشكلة **صعود المياه.**

ظاهرة صعود المياه: ساهمت أسباب عدة في حدوث ظاهرة صعود المياه التي عانى منها سكان بعض المناطق على مستوى الولاية كنتيجة لعدم التعامل الوقائي مع مشكل الصرف الصحي، وازداد الأمر تعقيدا

---

[1] تقرير لجنة الصحة والنظافة وحماية البيئة، **تقرير حول قطاع البيئة بالولاية**، مرجع سابق، 77.

[2] تقرير لجنة الصحة والنظافة وحماية البيئة، **تقرير حول قطاع البيئة بالولاية**، مرجع سابق، ص78.

بتنامي نقاط تسربات المياه القذرة نتيجة تصدع الشبكات وتعطل عمليات الضخ والدفع الآلي، وقد أثرت محدودية وسائل التدخل المتاحة سلبا على فعالية التدخلات، ومن الأحياء الأكثر تضررا بمشكل صعود وتسرب المياه القذرة إلى داخل المساكن ووسط أحياء مدينتي ورقلة وتقرت بنسبة عالية.[1]

ومن خلال هذا الوضع البيئي يلاحظ الباحث أن المشاكل التي تهدد البيئة في ولاية ورقلة كثيرة ومتعددة يتطلب التقليل منها تظافر جهود الجميع خاصة المجتمع المدني الذي ينتظر منه الدور الرئيسي والفعال.

صور تعكس الوضع البيئي في ولاية ورقلة

صورة رقم(01) توضح الرمي العشوائي للنفايات بورقلة.

صورة رقم (02) توضح فيضان مياه الصرف الصحي بوسط مدينة ورقلة.

[1] زوبيدة محسن، **إشكالية الماء الشروب في ولاية ورقلة**، مجلة الباحث، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، عدد09،2011، ص238.

(*) حسب إحصائيات المصالح الصحية بولاية ورقلة سنة 2014.

المصدر: إلتقاط الباحث يوم 04 ماي 2015.

كل هذه العوامل والمشاكل للبيئة التي هي في تزايد مستمر بورقلة دفعت المجتمع المدني المحلي المتجسد في مختلف الجمعيات للتدخل والسعي لوضع حد للإنتهاكات البيئية المتزايدة.

المطلب الثالث: الجمعيات البيئية في ولاية ورقلة

تشير آخر الإحصائيات لسنة 2014 أن عدد الجمعيات المعتمدة في ولاية ورقلة يبلغ تحديدا **1773** جمعية، منها **1499** جمعية ذات صبغة ولائية والبقية أي **274** ذات صبغة بلدية تتفرع إلى **18** فرعا من النشاط كما يلي:[1]

جدول رقم(02): يمثل إحصاء الجمعيات على مستوى ولاية ورقلة لسنة2014.

العدد	Letype de l'activité	نوع النشاط
10	Professionnelles	جمعيات مهنية
416	Religieuses	جمعيات دينية
215	Sports– education physique	جمعيات رياضية وتربية بدنية
273	Arts et culture	جمعيات فنية وثقافية
181	Parents délèves	جمعية أولياء التلاميذ
16	Sciences et technologies	جمعيات علمية
93	Comités de quarties	لجان الأحياء
74	**Environnement**	**جمعيات بيئية**
17	Handicapés inadaptés	جمعيات المعوقين
01	Consommateurs	جمعيات المستهلكين
33	Jeunesse enfance	جمعيات الشباب والطفولة

[1] مقابلة مع السيد: "**ستي شاشوة**"، رئيسة مكتب الجمعيات والإنتخابات بولاية ورقلة، بالمكتب، من الساعة 9:00 إلى 10:00 بتاريخ 21أفيل 2015.

جمعيات سياحية	Tourisme et loisirs	47
جمعيات المتقاعدين	Retraités et personnes agées	02
جمعيات نسوية	Femmes	07
جمعيات التضامن والتعاون	Solidarités bienfaisance	78
جمعيات الإسعاف	Secours	15
جمعيات صحية	Santé et médecine	21
قدماء التلاميذ والطلبة	Anciens eléves et etudiants	00
المجموع	**Total**	**1499**

المصدر: مكتب الجمعيات والإنتخابات بولاية ورقلة، إحصاء 31 ديسمبر 2014.

الجدول: من إعداد الباحث

بينما يبلغ عدد الجمعيات النشطة في مجال حماية البيئة بولاية ورقلة **15** جمعية[1]بالإضافة إلى النوادي الخضراء التي يبلغ عددها **59** ناديا حسب مراسلة لمديرية التربية بتاريخ 11-09-2014 منها **(32** في الطور الإبتدائي و**19** في الطور المتوسط إضافة إلى **08** في الطور الثانوي**)**[2] وتتوزع الجمعيات البيئية جغرافيا على **07** بلدية من الولاية وفق الجدول التالي:

جدول رقم (03) يوضح الجمعيات البيئية في ولاية ورقلة.

البلديات	ورقلة	تقرت	تماسين	حاسي مسعود	الزاوية العابدية	الطيبات	النزلة
العدد	**07**	**02**	**02**	**01**	**01**	**01**	**01**
المجموع	**15**						

المصدر: مديرية البيئة لولاية ورقلة. **الجدول: من إعداد الباحث.**

[1] حسب إحصاء مديرية البيئة بولاية ورقلة أفريل2015.

[2] تقرير لجنة الصحة والنظافة وحماية البيئة، **تقرير حول قطاع البيئة بالولاية**، مرجع سابق، ص76.

الشكل رقم (02): رسم توضيحي يمثل عدد الجمعيات البيئية في بلديات ولاية ورقلة.

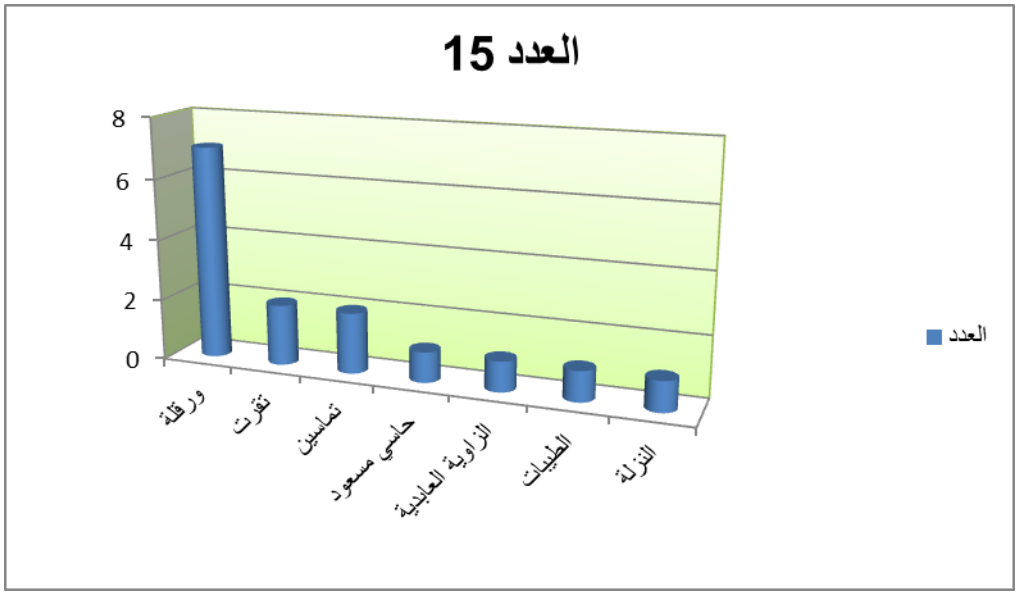

المصدر: من إعداد الباحث.

ما يلاحظ أن عدد النوادي في الطور الإبتدائي هي النسبة الأكبر وهو دليل واضح للتركيز على الطفل لغرس ثقافة التربية البيئية والنظافة والحفاظ على المحيط، لكن يتناقص عدد النوادي كلما إنتقلنا من طور إلى طور آخر أعلى منه، ومن المفروض أن عدد النوادي الخضراء يزداد في شكل متتالية حسابية وتكون العملية متواصلة للوصل في الأخير إلى تكوين فرد واعي ومثقف من الناحية البيئية.

أما من خلال الجدول يتضح أن بلدية ورقلة تشمل العدد الأكبر من الجمعيات البيئية (**07** جمعيات)، ويقل عدد الجمعيات البيئية في باقي البلديات الأخرى، حيث تعكس هذه الأرقام مدى الإهتمام الذي يوليه المجتمع المدني في مقر الولاية بالمشاكل البيئة التي اتسع مداها وتزايدت خطورتها في السنوات الأخيرة.

وعن الجمعيات الفاعّلة والأكثر نشاط في مجال حماية البيئة في ولاية ورقلة، فهي جمعيات تتمركز أغلبها في ورقلة، حسب مديرية البيئة، ويتعلق الأمر بكل من:(*)

- ✓ جمعية أصدقاء القصر العتيق لحماية البيئة.
- ✓ جمعية النادي الأخضر للشباب والبيئة.
- ✓ جمعية التكافل الأخضر.
- ✓ جمعية الزئبق للبيئة والتي سوف تكون محل دراستنا، بداعي أنها جمعية فتية وحديثة النشأة تقوم بنشاطات متنوعة على مستوى الولاية.

(*) حسب تصنيف مكتب الجمعيات بمديرية البيئة بولاية ورقلة أفريل 2015.

المبحث الثاني: مساهمة جمعية الزئبق البيئية في حماية البيئة بولاية ورقلة

منذ نشأة الجمعية عام 2012، قامت بالعديد من النشاطات في مجال حماية البيئة والمحافظة على المحيط على مستوى ولاية ورقلة، وتوالت نشاطاتها إلى يومنا هذا وسوف يتم التطرق بنوع من التفصيل إلى ذلك بداية بتعريفها مركزين على دورها ومساهمتها في حماية البيئة بولاية ورقلة.

المطلب الأول: بطاقة فنية لجمعية الزئبق البيئية الولائية

جمعية الزئبق للبيئة واحدة من الجمعيات المحلية الولائية الناشطة في ولاية ورقلة، تحت إعتماد رقم 26 بتاريخ 14-02-2012، عملت الجمعية منذ تأسسيها بتاريخ 2012/02/14 على بعث الإهتمام بالثقافة البيئية وغرسها بين مختلف فئات المجتمع وخاصة الأوساط التربوية والمدرسية بهدف المساهمة في بناء جيل حامل للقيم للبيئية و حريص على سلامة الوسط البيئي، للجمعية صفحة على الفيس بوك(*) تقوم من خلالها بالإعلان عن النشاطات التي ستقوم بها، وكذلك تنشر فيها مختلف أنشطتها فهي تمثل صفحة تعريفية إشهارية للجمعية[1] تضم الصفحة9732 معجب بالصفحة و بمهام الجمعية .

صورة رقم(03) تمثل شعار الجمعية.

المصدر: صفحة الجمعية على الفيس بوك. .

بوك.

التسمية: جمعية الزئبق للبيئة بورقلة.

---

[1] وثائق مقدمة من طرف جمعية الزئبق للبيئة.

(*) **صفحة الجمعية على الفيس البوك** هي صفحة تضم 9732 مشترك تساهم من خلالها في التوعية البيئية من خلال إطلاق حملات التحسيس من مخاطر التلوث من خلال نشر الصور والفيديوهات والمقالات والمعلومات البيئية و النشاطات التي تقوم بها عبر ولاية ورقلة، و الرقم المشار إليه كان يوم الأحد 18أفريل 2015.

وللمزيد تصفح صفحة الجمعية على الفيس بوك: **جمعية الزئبق للبيئية ورقلة** :**WWW FACEBOOK**

مقر الجمعية: حي بوزيد بني ثور ورقلة.

عدد الاعضاء:16 عضوا.

عدد المنخرطين: أكثر من 200 منخرط.[1]

1. أهداف جمعية الزئبق للبيئة:

– زرع الثقافة البيئية لدى المواطنين من خلال إشراكهم في أعمال ميدانية.

– إنشاء مشاتـــل في المؤسسات التربوية لتزويد الجمعيات البيئية ،المواطنين، و محافظة الغابات بالشجيرات من جهة وغرس ثقافة الإنتاج لدى الأطفال من جهة أخرى.

– إقامة أيام تحسيسية إعلامية الهدف منها التعريف بالمقومات البيئية التي تزخر بها الولاية.

– العمل على جعل ولاية ورقلة ولاية نظيفة وخضراء.

– الربط بين المواطنين و السلطات المحلية المعنية بالبيئة و التنمية.

– التركيز على الأطفال في الحملات الميدانية من أجل غرس ثقافة بيئية لديهم مما ينعكس ايجابا على التنمية المستدامة.

– طرح الانشغالات و المشاكل البيئية والعمل على إيجاد الحلول بالتنسيق مع السلطات المحلية.

– تنظيم الأيام الإعلامية والمعارض البيئية والأيام الدراسية حول موضوع البيئة والمساهمة في إحياء مختلف الأيام الوطنية والعالمية المتعلقة بـــ: البيئة، الشجرة، الماء، المناخ.

– إعداد برنامج إذاعي بالتعاون مع إذاعة الجزائر من ورقلة موجه لمختلف فئات المجتمع يهتم بالتوعية بمخاطر السلوكات المضرة بالوسط البيئي وكذلك توضيح ثقافة الاستهلاك الصديقة للبيئة بالإضافة إلى إصدار وتوزيع المطويات التحسيسية.

– العمل على جعل ابتدائية "**المجاهد محمد الصيد**" نموذج كأحسن إبتدائية في المجال البيئي على المستوى الوطني بعد3 سنوات.

– تثمين نتائج البحث العلمي والمساهمة في الإستفادة منها على أرض الواقع وتقريب الجامعة من المجتمع، واقتراح مشاريع بحث في المخبر.[2]

2. شركاء الجمعية الزئبق للبيئة.

تقوم الجمعية بمجموعة من النشاطات والبرامج التحسيسية بالشراكة مع جهات أخرى تتمثل في:

– الجمعيات الناشطة في المجال البيئي.

---

[1] مقابلة مع السيد: "**ياسين لبوز**"، النائب الأول لجمعية الزئبق البيئية، بمكتب الجمعية، من الساعة 19:00 – 20:00 بتاريخ 06 أفريل 2015.

[2] مقابلة مع السيد: "**إلياس مخرمش**، رئيس جمعية الزئبق للبيئة، بمكتب الجمعية، من الساعة 16:30 إلى 17:30 بتاريخ 09أفريل 2015.

- الإذاعة الجزائرية من ورقلة.
- المؤسسات الشبانية.
- المؤسسات التربوية.
- لجان الأحياء.
- المواطنين.
- القطاع الخاص على غرار المقاولين الخواص مثل مشروع التشجير عبر بلديات ورقلة.
- جمعية أولياء التلاميذ.

3. وسائل جمعية الزئبق للبيئة في عملها:

_ أدوات حملات النظافة من مديرية البيئة بالولاية، البلدية.
_ كراء شاحنات وسيارات نفعية، غرافة، جرار.
_ صهاريج الماء.[1]

4. مصادر تمويل الجمعية: يعتبر المال عصب الحياة ولقيام الجمعية بأعمالها ونشاطاتها يتطلب أموال وتتمثل مصادر تمويل الجمعية في:[2]

- اشتراكات و إعانات الأعضاء.

- الإعانات التي تقدمها البلدية.
- الإعانات التي تقدمها الولاية.
- (center career) مركز كاريرا الأمريكي (*).

المطلب الثاني: أهم إنجازات جمعية الزئبق للبيئة ورقلة

إن دور ومساهمة أي عمل جمعوي يتحدد من خلال الأنشطة والأعمال التي يقوم بها في الميدان ولعل أبرز مساهمات جمعية الزئبق البيئية تتمثل في:

---

[1] وثائق ومعلومات مقدمة من طرف جمعية الزئبق للبيئة بولاية ورقلة.

[2] مقابلة مع السيد: "**محمد طه قريشي**"، أمين المال لجمعية الزئبق البيئية، بمكتب الجمعية، من الساعة 17:30إلى 18:15 بتاريخ 11أفريل 2015.

(*) مركز كاريرا الأمريكي (center career) هو شراكة بين السفارة الأمريكية وجامعة قاصدي مرباح ورقلة ينشط بكلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فتح أبوابه بالجامعة في سبتمبر 2011، مهمته تكوين الطلبة في أساسيات العمل عن طريق ورشات تدريبية، وتكوين الطلبة في اللغة الإنجليزية في مجال العمل، يقوم بتحسيس الفئة الشبانية بأهمية العمل الجمعوي، يقوم بدورات تكوينية لأعضاء الجمعيات ويمول الجمعيات كذلك.

– المساهمة في القضاء على عشرات النقاط السوداء التي كانت تمثل تهديد خطير على سلامة المحيط وصحة المواطنين في أحياء متفرقة من ولاية ورقلة(الرويسات، المخادمة، بني ثور، سكرة، حاسي مسعود).

– القيام بحملات تشجير نموذجية الهدف منها ترقية وتثمين العمل الجواري من خلال التقرب المباشر من المواطنين في أحياء مختلفة لمدينة ورقلة بصفة دورية.

– القيام بحملات ميدانية لتزيين المحيط والتخلص من الفضلات والنفايات في أحياء متفرقة من مدينة ورقلة دورية منذ تأسيس الجمعية سنة 2012، بالتنسيق مع السلطات المحلية بمساعدات المواطنين المتمثلة في معدات النقل و الأشغال العمومية في شكل دوري.

– إقامة نوادي خضراء على مستوى جامعة ورقلة و بعض الإقامات الجامعية لإستقطاب الطلبة وحثهم على الإنخراط في مساعي الجمعية وجهودها في إساء وترقية القيم الثقافية البيئية في 16 أفريل 2013.

– إقامة حديقة تسلية للعائلات بحي بوزيد تستقطب مواطنين من عدة أحياء بورقلة سنة 2014.

– التعاون مع السلطات و الجمعيات النشطة في مناقشة وطرح حلول عملية لوضعيات بيئية كارثية.

– توزيع أكثر من**1800** حاوية ملونة موزعة على عدة أحياء في مدينة ورقلة.

– إنجاز أكثر من**150** سلة مهملات في وسط مدينة ورقلة و في عرق سيدي خويلد.

– إقامة حملات نظافة دورية في عدة أحياء في الولاية.

– طلاء الجدران المشوهة في وسط المدينة.

– إقامة أيام تحسيسية حول أهمية البيئة و المحافظة عليها.

– توزيع مطويات هادفة في المجال البيئي.

– إقامة حملات تشجير بمشاركة الشرطة و مديرية البيئة و البلدية و الكشافة الاسلامية.

– إقامة دورة رياضية في كرة القدم تحت شعار: "**من أجل شباب رياضي في محيط نظيف**".

– المشاركة في مشروع وزارة البيئة وتهيئة الإقليم في ولاية بجاية حول "**شاطئ نظيف**".

– المشاركة في الأيام الإعلامية في عدة ولايات ومع عدة جمعيات أخرى.[1]

صور لجمعية الزئبق للبيئة وهي تقوم بنشاطاتها المختلفة من حملات نظافة وعمليات طلاء الجدران وتشجير ووضع سلة مهملات عبر أحياء مدينة ورقلة.

صورة رقم (04) توضح حملة التشجير وطلاء الجدران بمدينة ورقلة.

[1] **مقابلة مع السيد:** "ياسين لبوز"، النائب الاول لجمعية الزئبق البيئية، بمكتب الجمعية، من الساعة 19:10 إلى20:15 بتاريخ 12 أفريل 2015.

صورة رقم (05) توضح حملة نظافة وتعليق سلة المهملات بورقلة.

المصدر: صفحة الجمعية على الفيس بوك

وفي إطار النشاطات التي تقوم بها جمعية الزئبق البيئية الولائية تمكن الباحث من **مشاركتها في نشاط ميداني وزيارة ميدانية لمدرسة المجاهد "الصيد محمد".**

– تضمن النشاط الميداني حملة تشجير بالمستشفى المتعدد الخدمات **الجعني بحي بوغوفالة** بورقلة يوم السبت **18 أفريل2015**، حيت دامت الحملة 3 ساعات بداية من الساعة **9:00** صباحا إلى غاية**11:00** صباحا، تم فيها غرس حوالي**80** شجيرة مختلفة كانت بمشاركة **15** متطوع بالإضافة إلى أعضاء الجمعية، الهدف منها توفير جو من الراحة للمرضى داخل المستشفى.

– كذلك القيام بزيارة ميدانية للإبتدائية النموذج "**المجاهد الصيد محمد**" يوم 19 أفريل 2015 التي تقوم الجمعية بحملة واسعة للتشجير وتقليم الأشجار وحملات نظافة لمدة 3 أشهر لغرس ثقافة بيئية لدى الأطفال والأشغال لا تزال جارية بها.

من خلال المشاركة الميدانية مع الجمعية في النشاطات التي تقوم بها نلاحظ أن جل عملها هو عمل ميداني يركز على الفئات الناشئة، وكذلك هناك تلاحم وتعاون كبير بين أعضاء الجمعية في الميدان، كما أن لها صمعة طيبة لدى المواطنين، هذا لن يتأتى هكذا وإنما للمجهودات والأعمال التي تقوم بها الجمعية على مستوى ولاية ورقلة للإرتقاء بها إلى مدينة نظيفة وجميلة ومخضرة.

المبحث الثالث: الصعوبات التي تواجه جمعية الزئبق للبيئة و آليات تفعيل دور الجمعيات البيئية

تعاني الجمعيات بصفة عامة من مجموعة صعوبات وعوائق تعترضها أثناء ممارسة مهامها سواء كانت داخلية تتعلق بالجمعية في حد ذاتها أو خارجية نابعة من الوسط الذي تنشط فيه، و في هذا المبحث سوف نتطرق إلى أهم الصعوبات التي تقف أمام جمعية الزئبق في أداء مهامها في المطلب الأول، أما في المطلب الثاني سنحاول تقديم آليات تفعيل دو أداء الجمعيات البيئية.

المطلب الأول: الصعوبات التي تواجه جمعية الزئبق للبيئة في عملها

تعترض جمعية الزئبق البيئية الولائية كغيرها من الجمعيات مجموعة عوائق وصعوبات نابعة من الوسط الذي تنشط فيه، هذه العوائق بدورها تحد من فاعليتها إذا لم تبادر للتغلب عليها **والتي يمكن إجمالها في:** التعقيدات الإدارية والبيروقراطية، ضعف التمويل، غياب مقر خاص بالجمعية، تبني بعض الجمعيات الأعمال و الإنجازات التي تقوم بها جمعية الزئبق للبيئة، ضعف الرغبة التطوعية في مجال حماية البيئة، التصرفات اللامسؤولة من بعض المواطنين، ضعف التنسيق بين الجمعيات البيئية والجمعيات الأخرى، ضعف تهيئة الأحياء الشعبية في ولاية ورقلة.[1] **وسيتم شرح هذه الصعوبات كالتالي:**

التعقيدات الإدارية والبيروقراطية: من أبرز التحديات التي تواجه الجمعيات البيئية بما فيها جمعية الزئبق للبيئة الولائية في القيام بنشاطاتها البيئية على المستوى المحلي هو صعوبة الحصول على البيانات والمعلومات البيئية، إذ أنه لا يمكن تصور تحرك جمعية بدون قاعدة بيانية، وبالرغم من أن قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة 03-10 يمنح هذا الحق للجمعيات البيئية، لكن على أرض الواقع نجد خلاف ذلك.[2]

ضعف التمويل: يعتبر التمويل من الأمور الضرورية للجمعيات بغية تنفيد وتجسيد مشاريعها في إطار الأهداف المسطرة، وبالرجوع إلى قانون الجمعيات الأخير 12-06 أن ثمة قيود كثيرة فيما يخص تمويل هده الجمعيات، وهذا ما يجعل الجمعيات والبيئية منها حبيسة ما تمن به عليها الدولة وهنا نعود إلى قاعدة (الثواب والعقاب)،

---

[1] مقابلة مع السيد: "**ياسين لبوز**، النائب الأول لجمعية الزئبق البيئية، بمكتب الجمعية، من الساعة 20:00إلى20:30 بتاريخ 15 أفريل 2015.

[2] نوال ثعالبي، **دور الفواعل غير الدولاتية في الحوكمة البيئية العالمية**، مذكرة تخرج مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010/2009، ص105.

وبطريقة منهجية يمكن أن سياسة الدولة في هذا المجال تعاني من قصور واضح ضمن مستويات عديدة يمكن حصرها في مستويين أساسيين:

- ✓ تعاني البنية التحتية للجمعيات من مشكلات عديدة وعلى رأسها ضعف الميزانية التي تخصصها الدولة لهذا القطاع.
- ✓ الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى ضعف التمويل من قبل القطاع الخاص لعدم مجازفة هذا الأخير في دعم منظمات المجتمع المدني.

كما أن التمويل الذاتي والبعيد عن تدخل الدولة ضعيف جدا، إذ غالبا ما نجد ان قيمة اشتراكات الأعضاء تكون ما بين 100دج إلى 200دج للسنة، هذا بالإضافة إلى عدم امتلاكها حق الحصول على الهبات والمساعدات من الخارج.[1]

المقر الخاصة بالجمعية: هو مشكل وعائق آخر يتمثل في المقر الملائم (أو ضيقه) أمام الجمعية وغياب الإمكانيات اللازمة والتجهيزات الضرورية للعمل، هذا من شأنه التأثير على الأداء المنوط بها الذي يتماش والأهداف المسطرة[2] .

وكذلك لا توجد قنوات وإجراءات معروفة بهدف الحصول على مقرات دائمة للجمعيات.[3]

– **تبني بعض الجمعيات الأعمال و الإنجازات التي تقوم بها جمعية الزئبق للبيئة:** في إطار النشاطات والأدوار التي تقوم بها جمعية الزئبق للبيئة الولائية، ففي كل مرة تحاول بعض الجمعيات التي لا تحترم نفسها ولا قواعد العمل الجمعوي الذي لا يهدف إلى الربح أو الشهرة أو غيرها أن تنسب الأعمال المنجزة لجمعية الزئبق البيئية إليها.

– **ضعف الرغبة التطوعية في مجال حماية البيئة:** في ظل غياب إطار قانوني يكفل حرية إنشاء الجمعيات خاصة البيئية منها لفترة طويلة أثر على تراجع واضمحلال الرغبة في التطوع والعمل المدني، ظهر بشكل واضح في مجال حماية البيئة.

– **ضعف التنسيق بين الجمعيات البيئية والجمعيات الأخرى:** يعد مجال نشاط الجمعيات البيئية واسعا ومتشعب، لذا وجب عليها إيجاد نسيج من العلاقات التعاونية والتكاملية والتنسيقية فما بينها، التي لا يمكن

---

[1] بوحنية قوي، **المجتمع المدني الجزائري الوجه الآخر للممارسة الحزبية**، مجلة المغرب الموحد، العدد11، الجزائر،01 فيفري2011، ص40.

[2] نادية بونوة، **دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقييم السياسة العامة دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009–2010، ص145.

[3] بوحنية قوي، **المجتمع المدني الجزائري الوجه الآخر للممارسة الحزبية**، مرجع سابق، ص40.

حصرها بين الجمعيات البيئية فقط بل هناك تقاطع مع جمعيات أخرى على إختلافها (ثقافية، إجتماعية...)، هذا كله مرهون بإجتهادات أعضاء الجمعيات في إيجاد شركاء من أجل تحقيق أهدافها.[1]

– **التصرفات اللامسؤولة من بعض المواطنين:** المتمثلة في رمي النفايات والفضلات في الأماكن غير المخصصة لها أو الأماكن التي تم تنظيفها، وهذا يعود إلى نقص الثقافة البيئية والمحافظة على نظافة المحيط لدى بعض المواطنين.

– **نقص تهيئة الأحياء الشعبية في ولاية ورقلة:** تعرف مدينة ورقلة نقص في تهيئة الأحياء خاصة تعبيد الطرقات، غياب الإنارة العمومية في بعض الأحياء، نقص المرافق العمومية الأمر الذي أثر على أداء جمعية الزئبق للبيئة باعتبارها قضية تحتاج إلى تكافل كل الهيئات المحلية الرسمية و غير الرسمية.

المطلب الثاني: آليات تفعيل دور الجمعيات البيئية

يتطلب ترسيخ العمل الجمعوي وتفعيل دوره من خلال مشاركته في صياغة السياسات العامة بصفة عامة و سياسات حماية البيئة خاصة تبني مجموعة من النقاط لغرض دفع حركيته وتوسيع نطاق دوره التشاركي إلى جانب كل من الحكومة والقطاع الخاص ومن بين الآليات التي من شأنها تفعيل عمل الجمعيات البيئة ما يلي:

- تبني توجه تنموي شامل والذي يتعلق بمواجهة تحديات التنمية التي تعتبر المقوم الأساسي للمجتمع وتحول الجمعيات من مجرد أداة تعمل كمسكن للمشكلات إلى آلية مؤسسية تعمل على المبادرة بالقرارات المدعمة للحفاظ على البيئة وحماية المحيط من خلال التشارك مع الحكومة والقطاع الخاص بما يسمى الحوكمة البيئة.
- توفير ضمانات خلق بيئة سياسية وقانونية مهيأة لدور الجمعيات البيئية، ويتم تحقيق ذلك بوجود ركيزتين هما: الديمقراطية والمواطنة من خلال إحلال الأساليب والقيم الديمقراطية ضمن هيكلة وبنية العلاقات داخل الجمعيات في ظل التمتع بالمواطنة الفعلية، هذا كله يدخل في سياق إعادة بناء العلاقات بين أهم كيانين هما: الدولة والمجتمع المدني في إطار التنسيق والتعاون الذي يزيد من القدرة المطلبية للعمل الجمعوي، وبوجود منظومة قانونية قوية من شأنه أن يخلق دولة قانون ومؤسسات تحمي نفسها وتنظم العلاقة بينهما بعيدا عن الصراع والمواجهة المجتمعية، وإبراز فكرة الترابط المدني التي يقصد به تشكيل أحكام ذاتية قادرة على مواجهة السلطة، كما ينبغي تبني رؤية واضحة لمفهوم بناء القدرات من خلال بناء قواعد للبيانات.[2]
- الإهتمام بخلق توافق حول مواثيق شرف أخلاقية والتي تؤكد على العمل التطوعي حيث أن هناك مبادىء أساسية مكونة لهذه المواثيق هي كالتالي:

– احترام مبدأ الشفافية داخل المجتمع المدني والجمعيات خاصة وفي تعاملها مع الحكومة.
– المصداقية والمحاسبة.
– احترام احتياجات وانشغالات المجتمع.

---

[1] غنية أبرير، مرجع سابق، ص112.

[2] صالح زياني، **واقع آفاق المجتمع المدني كآلية لبناء وترسيخ التعددية في العالم العربي**، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، جامعة الحاج لخضر،العدد9، باتنة، 2003 ، ص74.

- الممارسة الديمقراطية داخل المجتمع المدني.
- ادارة المنافسة والصراع سلميا واحترام الرأي الآخر.
- التوجه إلى تحقيق الصالح العام.
- الإبتعاد عن الإنضمام إلى حزب أو تيار سياسي.[1]

- تكثيف عمل الجمعيات والتنظيمات من أجل تحقيق استقلاليتها، هذا من خلال تشجيع هذه الجمعيات على إتباع أسلوب التمويل الذاتي بواسطة مشاريع إنتاجية دائمة تؤمن لها دخلا ثابتا.
- إن التخفيف من المشاكل الإجتماعية اليومية كمشكلة البطالة والسكن (لأن هذه المشاكل تأتي في مقدمة اهتمام الفرد بدل الإنخراط في الجمعيات)، يسهم بشكل كبير في رفع درجة مشاركة الفرد والإنخراط في التنظيمات الاجتماعية، وهذا الدور لا يمكن أن تضطلع به

الدولة فقط بل مؤسسات المجتمع المدني كذلك.

- تحسيس الفرد بأهمية العمل الجمعوي والإندماج فيه لتحقيق الحاجيات التي تعجز الدولة عن تلبيتها له، وهذا الدور تجند له وسائل الإعلام والاتصال، من خلال اختيار البرامج التي تثير الإهتمام بالمشاركة الإجتماعية الواسعة، كما يأتي التعريف بأهمية العمل الجمعوي ونشاط الجمعيات، من خلال البرامج التي تقدمها هذه الجمعيات وأهدافها وعملها بجدية، بعيدا عن المساومات السياسية والشخصية.
- تدعيم وجود قطاع خاص قادر على خلق ديناميكية اقتصادية واجتماعية تعمل على تنمية وبلورة قوى اجتماعية لتشكيل عناصر المجتمع المدني من جهة، والعمل على تحقيق الدعم المالي للتنظيمات والجمعيات المدنية من خلال التبرعات والإعانات المادية التي يقدمها.
- التأكيد على تربية وتنشئة الفرد على السلوك الديمقراطي والعمل الجمعوي، وهذا قد يتوقف على دور الأسرة والمدرسة في تنمية قيم الإحترام والنقد والحوار السلمي بدل العنف، ومنح الطفل فرصة المشاركة برأيه واقتراحاته حتى في أبسط الأمور.[2]

- إعطاء مجال أوسع للإعلام البيئي وإقحام الجمعيات البيئية في ذلك للقيام بالبرامج التحسيسية لتوسيع الثقافة البيئية لدى المواطنين وحثهم للإنضمام إليها لزيادة الفعالية.

---

[1] أماني قنديل، **تفعيل دور الجمعيات الاهلية في إطار السياسات العامة**، منتدى السياسة العامة، 2005، تاريخ تصفح الموقع يوم 02 أفريل 2015على الساعة 20:45. http://www.parcegypt.org/arabic/link.php?catid=32&Id=356

[2] مشري مرسي، **المجتمع المدني في الجزائر دراسة في آلية تفعيله**، فعاليات الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات(16-17 ديسمبر2008)، كلية العلوم القانونية والإدارية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف ،2008، ص16.

خلاصة و استنتاجات.

في هذا الفصل تناولنا واقع المجتمع المدني المحلي ودوره في حماية البيئة بولاية ورقلة الذي ركزنا فيه على الوضع البيئي بالولاية و دور الجمعيات البيئية تحديدا (جمعية الزئبق البيئية الولائية) في ذلك، خاصة في ظل التوسع الكبير الذي تشهده الولاية في شتى المجالات، ولاحظنا كذلك أن الولاية تعاني من بعض المشاكل والصعوبات البيئية المختلفة منها: رمي النفايات في كل مكان وبقايا الردم جراء هدم المساكن، توسع العمران على حساب الأراضي الفلاحية، لكن أكبر مشكل بيئي بالنسبة لولاية ورقلة هو صعود المياه الذي بدوره يشكل عائق لبعض المشاريع التنموية في الولاية، أما من ناحية التأثير على حياة و صحة الإنسان إنتشار بعض الأمراض الخطيرة في المنطقة كمرض الليشمانيا الجلدية، الأمراض المتنقلة عبر المياه، هذا ما أكدته المصالح الصحية بالولاية.

هذا الوضع البيئي الصعب، حرك المجتمع المدني (الجمعيات البيئية) في الولاية للقيام بأدوار عديدة في مجال حماية البيئة على رأسها جمعية الزئبق البيئية الولائية التي تلعب دور بارز وهام في حماية البيئة بالولاية رغم الإمكانيات المحدودة، من خلال الأنشطة الميدانية المختلفة(حملات تشجير، حملات نظافة، الحملات التوعوية والتحسيسية خاصة للأطفال) وإقحامهم في العمل الميداني، وما يعزز ويدعم المجهودات التي تبدلها الجمعية في سبيل تحسين الوضع البيئي بالولاية هو الإقبال الكبير للإلتفاف حولها وتدعيمها من طرف المواطنين إلى جانب السلطات المحلية دليل كافي على ذلك.

لكن ما إستنتجناه من خلال الدراسة الميدانية أن أغلب أنشطة وأعمال الجمعية تركز على حملات النظافة والتشجير وإهمال جوانب أخرى على بعض المناطق على حساب مناطق أخرى، إذ هذا لا يكفي ولا يضمن بيئة آمنة في ظل التدهور الذي تشهده البيئة في الولاية.

- نقص التنسيق مع النوادي الخضراء المدرسية التي من شأنها أن تعطي إضافة للجمعية وللجمعيات البيئية عامة.
- نلاحظ كذلك نقص الوعي بالوضع البيئي الحقيقي للولاية وما سيؤول إليه.
- نقص روح المسؤولية البيئية لدى بعض المواطنين وذلك من خلال العزوف على العمل الجمعوي في ولاية ورقلة.

- العزوف الكبير من طرف المواطنين أثناء القيام بحملات التشجير أو النظافة وغياب الإستمرارية و المداومة على العمل الجمعوي لدى البعض الآخر.
- محدودية التمويل من طرف الدولة وخاصة الإجراءات الصعبة فيما يتعلق بالتمويل الأجنبي الخارجي.
- القيود المشددة وتبعية الجمعيات للسلطة وليس لديها أي حرية للتصرف.

وبالتالي فإن الجمعيات البيئية وجمعية الزئبق للبيئية خاصة أمامها مجال كبير للعمل في ولاية ورقلة يتطلب التنسيق بين كل فواعل الولاية من جمعيات بيئية ومواطنين وسلطات محلية وقطاع خاص لتحسين الأوضاع.

في حين أن هناك مجهودات ومبادرات ونية حسنة للجمعية لا يجب حجبها وإنكارها بالرغم من حداثة نشأتها.

الخاتمـــــــــــــــــة:

تناولت هذه الدراسة موضوع على درجة من الأهمية و التي يشغل حيزا كبيرا في المحافل الدولية حول مصير الكرة الأرضية، وضرورة إشراك أطراف تكون أكثر فاعلية وحيوية لإجاد حلول للمشاكل البيئية التي هي في تزايد مستمر ألا وهو المجتمع المدني بإعتباره قطاع ثالث إلى جانب الحكومة والقطاع الخاص.

وكما لاحظنا أن المجتمع المدني هو أحد الفواعل الهامة في حماية البيئة، إذ أن المجتمع المدني العالمي ينشط في إتجاهات مختلفة لفرض نفسة خاصة في مجال حماية البيئة من خلال مشاركاته في المؤتمرات العالمية من مؤتمر استكهولم 1972 إلى مؤتمر كوبنهاجن 2009 وحضوره بقوة وعلى سبيل المثال المنظمات غير الحكومية المتجلية في منظمة السلام الأخضر ومنظمة أصدقاء الأرض، هذا لم يأتي من فراغ بل من عمل ميداني قائم على الطوعية والمصلحة العامة، الهدف منه إنقاذ البشرية وتأمين الحياة الإنسانية.

وبالرجوع إلى الجزائر فإن البيئة تشهد مشاكل عديدة تلوث بمختلف أنواعه وتصحر و النفايات في كل مكان، كل هذه المشاكل والعوامل دفعت المجتمع المدني وخاصة الجمعيات البيئية للتحرك والقيام بأدوارها المتجسدة في التربية البيئية، التوعية والتحسيس و الأعمال الميدانية من حملات نظافة وحملات تشجير والأكثر من ذلك المساهمة في إعداد القرارات البيئية، كل هذا منصوص عليه في قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة الجزائري10/03 في بعض مواده بل حتى المشاركة في إعداد القرارات البيئية من خلال إبداء رأيها، إلا أنه في الواقع نجد خلاف ذلك، ولعل تعود أهم أسباب هذا التباين بين النظري والواقع إلى الغياب لمدة ثلاثة عقود من الزمن (الجمعيات البيئية) التي تجد نفسها عاجزة أمام هذا الوضع البيئي الكارثي من جهة وضعف الرغبة التطوعية لدى المواطنين من جهة أخرى، بالإضافة إلى التهميش المعمَد من طرف الدولة سواء من الناحية القانونية أو نقص التمويل أو تغيبها في وضع السياسات البيئية.

ومن خلال هذه الدراسة الميدانية نلاحظ أن الجمعيات البيئية في ولاية ورقلة لا تعكس الإهتمام بالوضع البيئي الحالي سواء في عددها القليل أو في نشاطها المحدود في حدود معينة (حملات نظافة، التشجير).

وعليه الإجابة عن الإشكالية المطروحة أن هناك دور للمجتمع المدني في حماية البيئة خاصة على المستوى العالمي من خلال ما يقوم به، أما دوره على مستوى الجزائر غير كافي لتغيير الوضع البيئي الحالي، وعن جمعية الزئبق البيئية هي الأخرى تلعب أدوار على المستوى المحلي لإثارة والتنبيه بالمشاكل البيئية حسب الإمكانيات والوسائل المتاحة والمحدودة.

وفي الأخير نؤكد على أن المجتمع المدني لعب دور في بلورة القرارات البيئية على المستوى العالمي وهو تأكيد على صحة الفرضية الأولى، و على مستوى الجزائر نفند الفرضية الأولى وكذلك صحة الفرضية الثانية أن المجتمع المدني في الجزائر يعاني من مشاكل عدة وتضييق من طرف السلطة ونقص الخبرة نتيجة عزوف أفراد المجتمع عن الانخراط في النشاط الجمعوي بسبب انشغالهم بمشاكل الحياة اليومية.

ونخلص بنتيجة هي أن حماية البيئة ليست مسؤولية المجتمع المدني وحده ولا الدولة وحدها ولا القطاع الخاص وإنما المسؤولية هي مسؤولية الجميع وتظافر جهود الكل من مواطنين ومجتمع مدني وإدارة وقطاع خاص لضمان بيئة نظيفة وحياة أفضل.

إقتراحات وتوصيات:

1. ضمان إستقلالية منظمات المجتمع المدني كممارسة للقيام بدور فعاّل.
2. إعتماد منظمات المجتمع المدني شريك مع الحكومة في البرمجة والتخطيط البيئي.
3. تزويد منظمات المجتمع المدني بالمعلومات والبيانات البيئية الضرورية.
4. توفير الوسائل المادية الضرورية للمجتمع المدني من أجهزة وعتاد لمواجهة المشكلات البيئية.
5. تغيير النمط التمويلي القائم على منح الدولة واللجوء إلى المنطق الإستثماري لضمان تعدد الموارد و تمويل المشاريع البيئية للجمعيات البيئية.
6. تطوير قدرات الجمعيات البيئية من خلال الدورات التكوينية والزيارات الميدانية.
7. تعزيز الجمعيات البيئية بقانون خاص ينظم عملها بدقة لتجنب الفراغ الذي مرت به الجمعيات البيئية في الجزائر طيلة ثلاثة عقود من الزمن.
8. إنشاء مرصد بيئي في كل ولاية مهمته جمع المعلومات والبيانات البيئية وتحيينها.
9. إقامة مسابقة الجائزة الوطنية للمدينة الخضراء، للحفاظ على نظافة البيئة والمحيط للتشجيع على العمل والبدل أكثر.
10. تعزيز الجمعيات البيئية بشرطة العمران وحماية البيئة لتفعيل دورها من جهة وردع المخالفين للقوانين من جهة أخرى.
11. تطوير برامج التوعية والتربية البيئية، وتوعية الأفراد بضرورة الحفاظ على البيئة من خلال وسائل الإعلام لكافة الأعمار، وإدراج مواضيع البيئة ضمن المناهج المدرسية في جميع المستويات التعليمية.
12. زيادة فتح تخصصات جديدة في المجال البيئي في الجامعات ومراكز التكوين المهني وتشجيع الشباب على إنشاء مؤسسات صغيرة في هذا المجال.
13. إحداث مجلس وطني أعلى للجمعيات تنبثق منه اللجان الجهوية والمحلية للبيئة.
14. حوكمة التسيير والتخطيط البيئي في إطار التشاركية (الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني).

قائمة المراجع

الدستور:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر رقم 97/76 يتضمن إصدار دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الصادر في22 نوفمبر سنة 1976 المادة 151، **الجريدة الرسمية**، عدد 94، الصادرة في 24 نوفمبر 1976.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 18/89 يتعلق بنشر نص تعديل الدستور الصادر بتاريخ 23 فيفري سنة 1989 المادة 115، **الجريدة الرسمية**، عدد 9، الصادرة في 1 مارس 1989.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 438/96 يتعلق بإصدار نص تعديل الدستور الصادر بتاريخ 7ديسمبر1996 المادة 122، **الجريدة الرسمية**، عدد76 ،الصادرة في 8 ديسمبر 1996.
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 02-03 يتعلق بتعديل الدستور 1996 إضافة مادة 3 مكرر المادة 122، **الجريدة الرسمية**، عدد 25، الصادرة في 14 أفريل 2002.
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 08-19 يتضمن تعديل دستور 1996 المعدل في 2002 الصادر في 15 نوفمبر سنة 2008 المادة 122، **الجريدة الرسمية** ،عدد63، الصادرة في 16 نوفمبر سنة 2008.

الكتب باللغة العربية:

1. أحمد شكر الصبيحي، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.
2. وناس يحي، **المجتمع المدني وحماية البيئة (دور الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والنقابات)**، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
3. لكحل أحمد، **دورالجماعات المحلية في حماية البيئة**، دار هومة للنشر والطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2014.
4. قنديل أماني، **الموسوعة العربية للمجتمع المدني**، سلسلة العلوم الاجتماعية، مكتبة الأسيرة ،القاهرة، 2008.
5. رشيد الحمد، محمد سعيد صباريني، **البيئة ومشكلاتها**، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ،العدد22، أكتوبر1978.
6. شلبي محمد، **المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم-المناهج-الإقترابات- والأدوات**، **د.ن** ،الجزائر، **1997.**
7. تركية سايح ، **حماية البيئة في ظل التشريع الجزائري**، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية ،2014، ص24.
8. الوادعي عبد الإله، **القانون الدولي ودوره في حماية البيئة في التنمية المستدامة والإدارة المجتمعية**، المنظمة العربية للتنمية، البحرين، د. ت.

الكتب باللغة الأجنبية:

9. Gemain Randoll, Kenny Michal, **the idea of global civil society** ,politics and ethics in globalizing, USA:routldage publisher, 2005.
10. Merle Marcel, **Sociologie des relations internationales**,paris ,Dalloz,1983.

أوامر وقوانين:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر رقم 55/74 يتضمن الإتفاقية الدولية المتعلقة بإحداث صندوق دولي للتعويض عن الأضرار المترتبة عن التلوث بسبب المحروقات ببروكسل في 18 ديسمبر1971 الصادر بتاريخ 13 ماي 1974 المادة الأولى ، **الجريدة الرسمية**، عدد 45، الصادرة في 4 جوان 1974.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 03/83 يتعلق بحماية البيئة الصادر بتاريخ 5 فيفري سنة 1983 المادة الأولى ، **الجريدة الرسمية**، عدد6 الصادرة في 8 فيفري 1983.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 90-31 يتعلق بالجمعيات الصادر بتاريخ 4 ديسمبر سنة 1990 المادة الأولى ، **الجريدة الرسمية**، عدد53، الصادرة في4 ديسمبر1990.

4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 10/03 يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الصادر بتاريخ في 24 يوليو2003 الفقرة 7من المادة 4، **الجريدة الرسمية** ،عدد 43، الصادرة في 20 جويلية 2003.
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 10-02 يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، الصادر في 29 يونيو 2010، **الجريدة الرسمية**، عدد61 ،الصادرة في 21 أكتوبر 2010.
6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم11-10 يتعلق بالبلدية المادة 123 ،الصادر بتاريخ 22 يونيو سنة 2011، **الجريدة الرسمية**، عدد37، الصادرة في3 يونيو2011.
7. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 12-06 يتعلق بالجمعيات، الصادر بتاريخ 12يناير سنة2012 المادة الأولى ، **الجريدة الرسمية**، عدد02، الصادرة في 15 يناير سنة2012.
8. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 12-07 يتعلق بالولاية، الصادر بتاريخ 21 فبراير سنة 2012 المادتين81 -84، **الجريدة الرسمية**، عدد 12، الصادرة في 29 فبراير2012.

مراسيم:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم 440/82 يتضمن المصادقة على الإتفاقية الإفريقية حول المحافظة على الطبيعة والموارد الطبيعية الموقعة في 15 سبتمبر 1968 بمدينة الجزائر، الصادر في 11 ديسمبر سنة 1982 المادة الأولى ، **الجريدة الرسمية**، عدد51 ،الصادرة في 11 ديسمبر 1982.

المقالات والدوريات:

1. بوحنية قوي، **المجتمع المدني الجزائري الوجه الآخر للممارسة الحزبية**، مجلة المغرب الموحد، العدد11، الجزائر،01 فيفري2011.
2. بوحنية قوي، **قضايا المجتمع المدني الجزائري بين أيديولوجية السلطة والتغيير السياسي(1)** ،مركز الجزيرة للدراسات، د. م،2014.
3. زياني صالح، **واقع آفاق المجتمع المدني كآلية لبناء وترسيخ التعددية في العالم العربي** ،مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، ،جامعة الحاج لخضر، العدد9، باتنة، 2003.
4. زياني صالح، مراد بن سعيد، **فعالية المؤسسات البيئية الدولية**، دفاتر السياسة والقانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 9، جوان 2013.
5. محسن زوبيدة ، **إشكالية الماء الشروب في ولاية ورقلة**، مجلة الباحث، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، عدد09 ،2011.

6. مرقومة منصور، **المجتمع المدني و الثقافة السياسية المحلية في الجزائر بين الواقع و النظرية**، دفاتر السياسة و القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، عدد خاص بأشغال الملتقى الدولي الأنماط الإنتخابية في ظل التحول الديمقراطي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 03-04 نوفمبر 2010.
7. رزيق كمال، **دورالدولة في حماية البيئة**، مجلة الباحث، كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية ،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 05، 2007.

8. ساطوح مهدية، **البيئة في الجزائر واقعها والاستراتيجية المتبعة لحمايتها**، ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني الخامس حول: اقتصاد البيئة وأثرها على التنمية المستدامة، سكيكدة، 21-22 أكتوبر2008.

9. عابد شريفة ، **حماية الأصناف المهددة بالانقراض**، مجلة خاصة لملتقى تكوين الصحافيين في مجال البيئة، وزارة التهيئة العمرانية و البيئة و السياحة، الجزائر، 2008.
10. مرسي مشري، **المجتمع المدني في الجزائر دراسة في آلية تفعيله**، فعاليات الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات(16-17 ديسمبر2008) ،كلية العلم القانونية والإدارية، جـامعـة حسيبة بن بوعلي ،الشلـف، ،2008.
11. علي غربي، فضيل دليو، **فعاليات الملتقى الوطني حول البيئة والمجتمع**، مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011.

الرسائل والأطروحات العلمية:

1. ابرير غنية، **دور المجتمع المدني في صياغة السياسات البيئية دراسة حالة الجزائر**، مذكرة تخرج مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010/2009.
2. بونوة نادية، **دورالمجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقييم السياسة العامة دراسة حالة الجزائر** ،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009- 2010.
3. كرازدي إسماعيل، **العولمة والحكم نحو حكم عالمي ومواطنة عالمية**، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012/2011.

4. ليتيم فتيحة، **إصلاح منظمة الأمم المتحدة في ظل تطورات النظام الدولي الجديد**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراءه في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009/2008.
5. عبد اللاوي عبد السلام ، **دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر دراسة ميدانية لولايتي المسيلة وبرج بوعريريج**، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011/2010.
6. قريد سمير، **دور الجمعية الوطنية لحماية البيئة و مكافحة التلوث في نشر الثقافة البيئية** ،مذكرة تخرج مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة باجي مختار، عنابة، د. ت..
7. رمضان عبد المجيد، **دور الجماعات المحلية في مجال حماية البيئة دراسة حالة بلديات سهل وادي ميزاب بغرداية**، مذكرة تخرج مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011/2010.
8. شادي عز الدين، **الاتصال والتنسيق بين الوزارات وزارتي البيئة والفلاحة نموذجا**، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في علوم الإعلام والإتصال، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر03، 2013/2012.
9. غبغوب ساسي، **تحليل السياسات العامة البيئية في الجزائر**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر03، د. ت.

10. يحي وناس، **الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر**، رسالة دكتوراه في القانون العام ،جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، جويلية 2007.
11. يحياوي حكيم، **دور المجالس المنتخبة في التنمية المحلية(دراسة مقارنة بين بلدتي وولاية ورقلة وغرداية 2007-2011)**، مذكرة تخرج مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011/2010.
12. ثعالبي نوال ، **دور الفواعل غير الدولاتية في الحوكمة البيئية العالمية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر ،باتنة، 2010/2009.

المواقع الإلكترونية:

1. قنديل أماني، **تفعيل دور الجمعيات الاهلية في إطار السياسات العامة**، منتدى السياسة العامة ،2005، تاريخ تصفح الموقع يوم 02 أفريل 2015.
http://www.parcegypt.org/arabic/link.php?cat_id=32&Id=356

2. موقع ورقلة الإلكتروني، تاريخ تصفح الموقع يوم الجمعة 17أفريل2015.
http://www.andi.dz/index.php/ar/monographie-des-wilayas?id=138

3. عقون أحمد، **تجربة الجزائر في حماية البيئة**، تاريخ تصفح الموقع يوم 12 مارس 2015.
http://tioutwaha1.blogspot.com/2009/09/blog-post_12.html

4. قنديل أماني، **تقرير المجتمع المدني العالمي لعام 2002**، تاريخ تصفح الموقع يوم 10 مارس 2015.
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=222168&eid=1958

المقابلات:

1. مقابلة مع السيد: **"ستي شاشوة"** رئيسة مكتب الجمعيات والإنتخابات بولاية ورقلة، بالمكتب، بتاريخ 21أفيل 2015.
2. مقابلة مع السيد: **"ياسين لبوز"**، النائب الأول لجمعية الزئبق البيئية، بمكتب الجمعية، بتاريخ 06-12-15 أفريل 2015.
3. مقابلة مع السيد: **"إلياس مخرمش"**، رئيس جمعية الزئبق للبيئة، بمكتب الجمعية، بتاريخ 09 أفريل 2015.
4. مقابلة مع السيد: **"محمد طه قريشي"**، أمين المال لجمعية الزئبق البيئية، بمكتب الجمعية، بتاريخ 11أفريل 2015.
5. وثائق مقدمة من طرف جمعية الزئبق للبيئة.

التقارير:

1. المجلس الشعبي الولائي، **تقرير حول قطاع البيئة بالولاية**، تقرير لجنة الصحة والنظافة وحماية البيئة للدورة العادية الرابعة للمجلس، ورقلة، يومي 30 و31 ديسمبر 2014.

الملاحق

الملحق رقم(01)

جدول رقم (04) يوضح عدد الجمعيات الوطنية المعتمدة في الجزائر تصنيف 2011 .

التصنيف	العدد
الصداقة–المبادلات–التعاون	25
قدماء التلاميذ والطلبة	29
الثقافة–الفن–التعليم–التكوين	114
جمعيات ذات طابع متنوع	54
حقوق الإنسان	07
الطفولة والمراهقة	12
البيئة ومحيط العيش	**32**
الجمعيات الاجنبية	18
الأسرة الثورية	09
النسوية	23
المعاقون وغير المكيفين	17
التراث التاريخي	19
الشباب	46
التعاضديات	34
المهن المختلفة	192
الدينية	10
المتقاعدون والمسنون	08
الصحة	131
العلوم والتكنولوجيا	40
التضامن–الإسعاف–الجمعيات الخيرية	25
الرياضة والتربية البدنية	91
السياحة والترفيه	26
المجموع	**962**

جدول رقم (05) يوضح عدد الجمعيات المحلية المعتدة في الجزائر تصنيف 2011.

التصنيف	العدد
المهنية	3013
الدينية	12805
الرياضة والتربية البدنية	12219
الفنون والثقافة	8305
أولياء التلاميذ	14100
العلوم والتكنولوجيا	873
لجان الأحياء	17059
البيئة	**917**
المعاقون وغير المكيفين	1060
المستهلكون	133
الشباب والأطفال	2387
السياحة والترفيه	654
المتقاعدون والمسنون	162
النسوية	696
التضامنية والخيرية	2214
الإسعاف	139
الصحة والطب	539
التلاميذ والطلبة القدماء	86
المجموع	**77361**

المصدر: عبد المجيد رمضان، مرجع سابق، ص134.

الملحق رقم(02)

جدول رقم(06) يمثل أعضاء المكتب المسير لجمعية الزئبق.

الاسم واللقب	الوظيفة في الجمعية
إلياس مخرمش	رئيس الجمعية
ياسين لبوز	نائب أول الرئيس
بشير مخرمش	نائب ثاني للرئيس
عبد الجليل مخرمش	الأمين العام
محمد الطيب لعجيلات	نائب الأمين العام
محمد طه قريشي	أمين المال
يحي حقيقة	نائب أمين المال
عماد الدين لبوز	عضو
عبد الحميد بن يامة	عضو
إلياس لبوز	عضو
رياض لبوز	عضو
عبد الباسط بن عريمة	عضو
عمر حقيقة	عضو
الحاج روابح	عضو
عبد القادر خانيفي	عضو
هارون لبوز	عضو

المصدر: جمعية الزئبق البيئية.

المصدر: مكتب الجمعيات والإنتخابات بولاية ورقلة.

جدول رقم(07) يمثل عدد الجمعيات البلدية بولاية ورقلة.

نوع النشاط	Letype de l'activité	العدد
جمعيات مهنية	Professionnelles	00
جمعيات دينية	Religieuses	35
جمعيات رياضية وتربية بدنية	Sports- education physique	84
جمعيات فنية وثقافية	Arts et culture	46
جمعية أولياء التلاميذ	Parents délèves	18
جمعيات علمية	Sciences et technologies	03
لجان الأحياء	Comités de quarties	26
جمعيات بيئية	**Environnement**	**10**
جمعيات المعوقين	Handicapés inadaptés	01
جمعيات المستهلكين	Consommateurs	00
جمعيات الشباب والطفولة	Jeunesse enfance	03
جمعيات سياحية	Tourisme et loisirs	11
جمعيات المتقاعدين	Retraités et personnes agées	00
جمعيات نسوية	Femmes	03
جمعيات التضامن والتعاون	Solidarités bienfaisance	29
جمعيات الإسعاف	Secours	01
جمعيات صحية	Santé et médecine	04
قدماء التلاميذ والطلبة	Anciens eléves et etudiants	00
المجموع	**Total**	**274**

الملحق رقم(03)

صورة رقم(06) للباحث في نشاط تشجير مع الجمعية.

صورة رقم (07) توضح حديقة بحي بني ثور من إنجاز الجمعية. صورة رقم (08) توضح حملة نظافة لطريق سيدي خويلد.

المصدر: صفحة الجمعية على الفيس بوك.

فهرس الجداول والأشكال و فهرس الصور

الجدول	العنوان	الصفحة
جدول رقم (01)	يبين بعض المنظمات البيئية غير الحكومية في العالم.	20
جدول رقم(02)	يمثل إحصاء الجمعيات على مستوى ولاية ورقلة لسنة2014.	38
جدول رقم (03)	يوضح الجمعيات البيئية في ولاية ورقلة.	39
جدول رقم (04)	يوضح عدد الجمعيات الوطنية المعتمدة في الجزائر تصنيف 2011	63
جدول رقم (05)	يوضح عدد الجمعيات المحلية المعتدة في الجزائرتصنيف 2011.	63
جدول رقم (06)	يبين أعضاء المكتب المسير للجمعية وأعضاء الجمعية العامة.	64
جدول رقم(07)	**يمثل عدد الجمعيات البلدية بولاية ورقلة.**	64
جدول رقم(08)	قائمة الجمعيات البيئية لولاية ورقلة إحصاء أفريل 2015.	66
فهرس الأشكال		
الشكل رقم(01)	يوضح التفاعل الموجود بين تنظيمات المجتمع المدني المحلية و العالمية.	16
الشكل رقم (02)	رسم توضيحي يمثل عدد الجمعيات البيئية في بلديات ولاية ورقلة.	40

الصورة	العنوان	الصفحة
الصورة رقم(01)	توضح الرمي العشوائي للنفايات بورقلة.	37
الصورة رقم(02)	توضح فيضان مياه الصرف الصحي بوسط مدينة ورقلة.	37
صورة رقم(03)	تمثل الشعار الرسمي للجمعية.	42
صورة رقم(04)	توضح حملة التشجير وطلاء الجدران بمدينة ورقلة.	46
صورة رقم(05)	توضح حملة نظافة وتعليق سلة المهملات بورقلة.	47
صورة رقم(06)	للباحث في نشاط تشجير مع الجمعية.	65
صورة رقم (07)	توضح حديقة بحي بني ثور من إنجاز الجمعية	65
صورة رقم (08)	توضح حملة نظافة لطريق سيدي خويلد.	65

فهرس المحتويات: **الصفحة**

كلمة شكروعرفان

مقدمـــــة:.....أ

الفصل الأول: المجتمع المدني كفاعل أساسي في حماية البيئة.....10

المبحث الأول: الإطار النظري(للمجتمع المدني والبيئة).....11

المطلب الأول: تعريف المجتمع المدني.....11

المطلب الثاني: تعريف البيئة.....12

المبحث الثاني: المجتمع المدني العالمي والإهتمام بحماية البيئة.....13

المطلب الأول: تعريف المجتمع المدني العالمي.....14

المطلب الثاني: الوضع البيئي العالمي ودور المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة..17

الفرع الأول: الوضع البيئي العالمي.....17

الفرع الثاني: دور المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة.....18

المطلب الثالث: المؤتمرات العالمية لحماية البيئة.....21

المبحث الثالث: واقع البيئة في الجزائر ودور الجمعيات البيئية.....23

المطلب الأول: الوضع البيئي في الجزائر.....23

المطلب الثاني: الأطر القانونية لحماية البيئة في الجزائر.....25

المطلب الثالث: دور الجمعيات البيئية في حماية البيئة في الجزائرحسب قانون 03-10.....28

خلاصة واستنتاجات.....32

الفصل الأول: المجتمع المدني المحلي في حماية البيئية بولاية ورقلة(دراسة حالة جمعية الزئبق البيئية الولائية).....33

المبحث الأول: التعريف بمجتمع الدراسة.....34

المطلب الأول: تقديم عام لولاية ورقلة.....34

المطلب الثاني: الوضع البيئي في ولاية ورقلة.....35

المطلب الثالث: الجمعيات البيئية في ولاية ورقلة.....38

المبحث الثاني: مساهمة جمعية الزئبق البيئية في حماية البيئة بولاية ورقلة.....41

المطلب الأول: بطاقة فنية لجمعية الزئبق البيئية الولائية.....41

المطلب الثاني: أهم إنجازات جمعية الزئبق للبيئة ورقلة.....45

المبحث الثالث: الصعوبات التي تواجه جمعية الزئبق للبيئة وآليات تفعيل دور الجمعيات البيئية.....48

المطلب الأول: الصعوبات التي تواجه جمعية الزئبق للبيئة في عملها.....48
المطلب الثاني: آليات تفعيل دور الجمعيات البيئية.....51
خلاصة واستنتاجات:.....54
الخاتمة:.....56
قائمة المراجع:.....59
الملاحق:.....63
فهرس الأشكال:.....67
فهرس المحتويات:.....68
ملخص الدراسة بالعربية:..... I
ملخص الدراسة بالإنجليزية:..... I
ملخص الدراسة بالفرنسية:..... II

الملخص باللغة العربية:

عالجت الدراسة موضوع دور المجتمع المدني في حماية البيئة، والتي تناولت في دراسة الحالة جمعية الزئبق البيئية الولائية بورقلة، حيث كانت الإشكالية هل للمجتمع المدني دور في حماية البيئة؟ وما هو دور جمعية الزئبق البيئية في حماية البيئة بولاية ورقلة؟.

وتطرقت الدراسة في محتواها إلى الإطار النظري للمجتمع المدني والبيئة والأطر القانونية لحماية البيئة في الجزائر و كذا دور الجمعيات البيئية في حماية البيئة ليتم التركيز على جمعية الزئبق البيئية والدور الذي تلعبه على المستوى المحلي في حماية البيئة، حيث أجابت الدراسة على الإشكالية بأن هناك دور للمجتمع المدني في حماية البيئة، وخلصت الدراسة بنتيجة أن حماية البيئة تتحقق بتظافر جهود المجتمع المدني والإدارة والقطاع الخاص والمواطنين في إطار تشاركي، وأوصت الدراسة بمنح إستقلال للمجتمع المدني خاصة من ناحية الممارسة وضرورة الإعتماد على التمويل الذاتي (الفكر الإستثماري) وإنشاء قانون خاص للجمعيات البيئية وكذلك توفير الوسائل اللآزمة للجمعيات البيئية لتفعيل دورها.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني، حماية البيئة، الدور، ولاية ورقلة، جمعية الزئبق البيئية، البيئة، التلوث البيئي.

Summarry:

study has dealt with the role of civil society in protecting the environment, which dealt in the case study the Mercury Environmental Association of Ouergla State , where it was problematic; Has civil society's role in protecting the environment? And what is the role of the study the Mercury Environmental Association in protecting the environment in the State of Ouergla?

The study touched in its content to the theoretical framework of civil society and the environment and legal frameworks for the protection of the environment in Algeria, as well as the role of environmental associations in protecting the environment to be focused on Mercury Association and the role that played at the local level in the protection of the environment, where the study on the problematic answered that there is a role for civil society in protection of the environment, and the study concluded that the outcome of the environmental protection achieved concerted efforts of civil society and the adminestration and private sector and citizens in a participatory framework, and the study recommended to give independence to the civil society, particularly in terms of practice and the need to rely on self-financing (investment thought) and the establishment of a special law for environmental associations as well as provide the necessary means for environmental associations to activate its role.

Key words: Civil Society; protection of the environment; the role; State of Ouergla ; the Environmental Mercury Association.

Résumé**:**

L'étude touché dans son contenu au cadre théorique de la société civile et de l'environnement et des cadres juridiques pour la protection de l'environnement en Algérie, ainsi que le rôle des associations environnementales dans la protection de l'environnement pour se concentrer sur l'Association Mercure et le rôle que joué au niveau local dans la protection de l'environnement l'étude répond sur la problématique qu'il ya un rôle pour la société civile dans la protection de l'environnement, aussi l'étude a conclu que les résultats de la protection de l'environnement a réalisé des efforts concertés de la société civile et l'adminestration et le secteur privé et les citoyens dans un cadre participatif, alors cette étude recommande de donner l'indépendance à la société civile, en particulier en termes de pratique et de la nécessité de compter sur l'autofinancement et la mise en place d'une loi spéciale pour les associations environnementales ainsi que de fournir les moyens nécessaires pour les associations environnementales pour activer leure rôle.

Mots-clés: la société civile, de la protection de l'environnement, le rôle, Association de mercure dans l'environnement.